جبهة التحرير الوطني البحرانية

اشكال الوجود الاميركي في منطقة الخليج



جبهة التحرير الوطني البحرانية

اشكال الوجود الاميركي في منطقة الخليج

المقدمة

يتضمن هذا الكتاب أوراقا تشكل جزءا من ابحاث مستمرة تقوم بها جبهة التحرير الوطني البحرانية ، حول طبيعة الهيمنة الامبريالية واشكالهـــا ، وحول مختلف جوانبها وتطورهـــا في بلادنا ومنطقتنا .

ان هذه الابحاث ، في الوقت الـــذي تلتزم فيـــه بالقواعـــد الاكاديمية ، فانها تنطلق من اهتمام حقيقي للسعي لمعرفة تلك الجوانب والانماط والاتجاهات التي اتخذتها ، والتي تتخذها ، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة والعسكرية في الجزء الذي نعيش فيه من العالـــم ، لمعرفة وتحديد اهميتـــه الراهنة والمستقبلية في الخريطة الامبريالية للعالم .

ان هذا يطابق ، بشكل ما ، مبـــدأ « اعرف عدوك واعرف نفسك » .

ان الهيمنة الامبريالية ، بالتعريف المجرد ، ليست محصورة بكونها نظاما للسيطرة والاستغلال والقمع ، فحسب ... بل انها ، كما تؤكده الحياة اليومية المعاشة من كافة الشعوب المستعبدة ، نظام شمولي يترك آثاره المدمرة في كل جانب من جوانب الحياة في البلدان الخاضعة . وذلك لان الهيمنة الامبريالية لا تنحصر فقط في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، رغم ان هذه المجالات هي الاكثر بروزا والاكثر الحاحا. تمتد تأثيرات الهيمنة الامبريالية ، وانعكاساتها ، عميقا في حياة الشعوب المستعبدة ، ساعية للسيطرة على عقولها وثقافتها وعلى الخيارات المستقبلية المتاحة امامها .

وتوفر منطقة الخليج ، احدى أكثر المناطق وضوحا لمتابعة اساليب عمل القوى الامبريالية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، في ظل الاوضاع الدولية القائمة وميزان القوى العالمي من اجل تثبيت هيمنتها والحفاظ على مواقعها في الصراع المحتدم بينها وبين حلفائها من جهة ، وبين قوى الحركة الثورية العالمية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية من الجهة الاخرى .

لا تسعى الاوراق المتضمنة في هذا الكتاب لتغطية ، أو تقديم شروحات تفصيلية ، حول كافة جوانب الهيمنة الامبريالية في منطقة الخليج . الا أن محاولاتنا في هذا الاتجاه ما زالت مستمرة .

لهذه الاوراق اطار محدد ، فهي تشير الى **بعض** تلك الجوانب ، ولكنها تركز اهتمامها على جانبين : —

١ — انماط الانفاق العسكري في بلدان الخليج العربية ،

وانعكاساتها على اشكال التبعية القائمة على مصادر السلاح والدعم العسكري في الولايات المتحدة الامريكية والاعضاء الرئيسيين في منظمة شمالي الاطلنطي (الناتو) . علاو على ربط كل ذلك بالتوجهات الواضحة لعسكرة الخليج ، والتأثيرات السلبية لهذه التوجهات على مستويات واتجاهات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في بلدان المنطقة .

٢ ـ الوجود العسكري الامريكي المباشر في منطقة الخليج والجزيرة العربية . وهنا يسعى النص للاشارة الى شكلين محددين يتخذهما هذا الوجود في كل من مختلف اشكال هذا الوجود ، مع تركيز واضح على البحرين والملكة العربية السعودية .

بالاضافة الى الاعمال التي تم الاقتطاف منها في النصوص التالية ، فلقد استندت الاوراق على الوثائق الرسمية وشبه الرسمية المنشورة في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي بلدان الخليج العربية ، كمصادر رئيسية للمعلومات .

ثمة عدد من المصاعب المنهجية التي يتوجب تخطيها على كل باحث في شؤون منطقة الخليج ، بشكل عام ، وفي المسائل التي يتعرض لها هذا الكتاب ، بشكل خاص .

وبدون الدخول في تفاصيلها ، فان هذه المصاعب المنهجية ناجمة عن نقص واضح في المعطيات الضرورية ، وحاجة مستمرة لتقييم مصداقية مصدر ما من مصادر المعلومات ، او تقييم مصداقية وصحة مجموعة معينة من المعطيات ، وكذلك اجراء تقييم ومقارنة المعلومات المتوافرة ، والتي كثيرا ما

يتناقض بعضها مع البعض الآخر ، علاوة على التعرف على أوجه التشابه والتفاوت القائمة بين مختلف بلدان الخليج العربية ، فيما يتعلق بعلاقاتها بالنظام الراسمالي العالمي ، وبالقوى الامبريالية ، بشكل عام ، وبعلاقاتها بالولايات المتحدةالامريكية ، باعتبارها القوة المهيمنة في المعسكر الامبريالي ، بشكل خاص .

لم يكن سهلا تخطي هذه المصاعب المنهجية ، إلا انه لم يكن مستحيلا بكل تأكيد .

● ● ●

تم تقديم الاوراق المتضمنة في هذا الكتاب ، كجزء من اسهام جبهة التحرير الوطني البحرانية في المؤتمر العالمي للتضامن مع شعوب الخليج ، الذي انعقد في نيقوسيا — قبرص في الفترة ما بين ٢٨ الى ٣٠ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٨٠ ، ولقد شارك في تنظيم ذلك المؤتمر التضامني الهام : منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية ، الامانة العامة لمؤتمر الشعب العربي والامانة الدولية للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية فلسطين ، بهدف تحشيد الراي العام التقدمي العالمي، واعلان التضامن مع نضال حركة التحرر الوطني في الخليج والجزيرة العربية ضد النشاطات والحشودات العسكرية الاميركية المتزايدة باستمرار في المنطقة، وضد تكريس وتوسيع وزيادة القواعد العسكرية العدوانية الاميركية في منطقة الخليج وجوارها ، والذي يتم بتعاون وثيق مع الانظمة الرجعية في هذه البلدان ، ضد ارادة شعوبها ، وضد مصالحها الحقيقية

وتطلعاتها الوطنية .

لقد زاد وضوح الاهمية القصوى لما تشهده منطقتنا من تطورات ، وخطورتها الراهنة والمستقبلية على سلم وامن العالم ، في ظل غزو القوات المسلحة العراقية للاراضي الايرانية وما تلا ذلك من احداث خطيرة ومدمرة .

لقد أكدت الحرب العراقية الايرانية ، وهي الحرب التي يدينها كل المعنيين المخلصين بمصلحة ومستقبل الشعبين الايراني والعراقي وبقية شعوب البلدان المتشاطئة ، أكدت هذه الحرب ، ومنذ أول ساعاتها ، انها لا تخدم الا المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، و دول الناتو، والقوى الرجعية المحلية .

كما اكدت الحرب العراقية الايرانية ، من الجهة الاخرى ، الكثير من الاستنتاجات والفرضيات التي تشير اليها نصوص الاوراق التالية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وخاصة فيما يتعلق بخطورة الوجود العسكري الاميركي في المنطقة ، واستمرار عسكرة الخليج ، وتحويله الى برميل بارود معد للانفجار يهدد السلم والاستقرار العالميين ، علاوة على استنزافه لثروات المنطقة وخيراتها .

● ● ●

تستند أوراق البحث الى معايشة يومية ، والى التزام مسؤول بنضال شعوب الخليج والجزيرة العربية من أجل غد افضل ، غد يخلو من الهيمنة الامبريالية ومن الانظمة الرجعية، غد تضمن فيه الديمقراطية وتحترم فيه حقوق الانسان وحرياته ، غد يمكن شعوب المنطقة من الاسهام مع بقية القوى

والشعوب المحبة للسلم وللتقدم والعاملة من أجل بناء وتثبيت دعائم عالم مأمون وصالح لان تعيش فيه البشرية وأجيالها القادمة .

وعلى هذا فاننا نأمل ان تثير النصوص ، لدى قرائها ، عددا من الاسئلة ، والملاحظات . ونحن نتطلع للتعرف على هذه الاسئلة والملاحظات ، ووجهات النظر الاخرى ، سواء فيما يتعلق مباشرة بالنص وما يحتويه من مواضيع ، أو المواضيع المتصلة به .

اننا نرجو أن تصلنا المراسلات بهذا الخصوص بواسطة العنوان التالي : —

ص . ب . : ٥٤٨٣ — ١٤

بيروت — لبنان .

- ١ -

انماط الانفاق العسكري في الخليج وارتباط المؤسسات العسكرية الخليجية بالدول الامبريالية

تتعدد العناصر التي يعتمد على استمرارها ، استمرار الهيمنة الامبريالية على منطقة الخليج والجزيرة العربية . فالولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات تبسط نفوذها الملحوظ على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، في هذه البلدان ، كما تنعكس تاثيرات هذه الهيمنة في المجالات الثقافية والاجتماعية ، وعلى مقدرة بلدان الخليج على تكريس استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية .

وتبرز من بين هذه العناصر ، بشكل خاص ، سيطرة الاحتكارات الاميركية على مصادر الثروة النفطية في الخليج . فبالرغم من كافة اجراءات التأميم والاستملاك ، ما زالت هذه الاحتكارات تسيطر على سوق النفط العالمية بشكل عام ، وسوق النفط الخليجية بشكل خاص . **وتزداد اهمية ذلك في ظل الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على استيراداتها** النفطية في عام ١٩٦٥ الى ٤٤٪ من مجمل استيراداتها النفطية **جزؤها الاكبر .** لقد ارتفعت نسبة ما تستورده الولايات المتحدة الاميركية من النفط العربي من ٢٠٪ من مجمل استيراداتها النفطية في عام ١٩٦٥ الى ٤٤٪ من مجمل استيراداتها النفطية في عام ١٩٧٦ . كما ان حصة النفط المستورد من بلدان الخليج وحدها شكلت في عام ١٩٧٧ نسبة تصل الى ٣٤٪ من مجمل الاستيرادات الاميركية من النفط[1] .

وحسب الارقام المتوافرة لعام ١٩٧٧ :

فلقد شكل النفط ٤٧٪ من مجمل استهلاك الطاقة في **الولايات المتحدة الاميركية .**

وشكل النفط المستورد ٤٩٪ من مجمل النفط المستهلك فيها .

وشكل نفط الخليج ٣٤٪ من مجمل النفط المستورد اليها .
وشكل نفط الخليج ٨٪ من مجمل الطاقة المستهلكة فيها .
كما شكل النفط ٥٥٪ من مجمل استهلاك الطاقة في **بلدان اوروبا الغربية .**

وشكل النفط المستورد ٩٦٪ من مجمل النفط المستهلك في هذه البلدان .

وشكل نفط الخليج ٦١٪ من مجمل النفط المستورد اليها .
وشكل نفط الخليج ٣٢٪ من مجمل الطاقة المستهلكة فيها.
وشكل النفط ٧٣٪ من مجمل الطاقة المستهلكة **في اليابان .**
وشكل النفط المستورد ١٠٠٪ من مجمل النفط المستهلك فيها .

وشكل نفط الخليج ٧٢٪ من مجمل النفط المستورد اليها .
وشكل نفط الخليج ٥٣٪ من مجمل الطاقة المستهلكة فيها .
ومن الجهة الاخرى فان احتياطي النفط في بلدان الخليج (ايران ، العراق ، السعودية ، الكويت ، عمان ، الامارات ، البحرين وقطر) بلغ حسب تقديرات ١٩٧٧ ، ٣٩٦ مليار برميل ، او ما يصل الى اكثر من ٦١٪ من احتياطي النفط العالمي 2 .

وتتحكم الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات ، في مردود الثروة النفطية ، وذلك عبر تحكمها في الفوائض المالية لبلدان المنطقة . من المعلوم أن انتاج النفط يعتمد، وبشكل أساسي ، على معادلة تلبية احتياجات السوق الاميركية والاوروبية الغربية ، **وليس على حساب دقيق للاحتياجات المالية للبلدان المنتجة** ، وعلى ما تفرضه عليها **خطط التنمية**

الاقتصادية والاجتماعية فيها من التزامات وعلى تقدير مسؤول للتوازن ما بين الاحتياجات المالية للبلدان المنتجة وبين الاحتياجات النفطية للسوق العالمية . ولهذا فان بلدا كالمملكة العربية السعودية تقوم بانتاج حوالي ٩،٥ مليون برميل يوميا من النفط الخام ، بل ان هناك ضغوطا اميركية ، وقد تلقى استجابة من لدن المسؤولين السعوديين ، لرفع هذا الانتاج ليصل الى اكثر من ١١ برميل يوميا ، في وقت تؤكد فيه تقديرات وزارة التخطيط السعودية ان انتاج خمسة ملايين برميل نفط يوميا (وهي تقديرات يعتبرها كثيرون تقديرات عالية جدا) سيكون كافيا لاشباع كافة احتياجاتها ومتطلبات التنمية فيها .

ان تراكم الفوائض المالية الناجم عن الانتاج الزائد عن الحاجة المالية للدولة المنتجة ، سرعان ما يقود الى استقرار تلك الفوائض ، في المصارف الاميركية والاوروبية الغربية . وتشير الارقام المتوافرة عن الموجودات الخارجية في عام ١٩٧٧ لاربع بلدان خليجية ما مجموعه مائة وعشرين مليارا من الدولارات توزعت كالتالي3 .

قطر	٥ مليارات
دولة الامارات المتحدة	١٦ مليار دولار
الكويت	٣١ مليار دولار
السعودية	٦٨ مليار دولار

من الجهة الاخرى ، تلعب الاستثمارات المالية الخارجية

لبلدان منطقة الخليج دورها البارز في امتصاص جزء كبير من الحصة المتبقيــة من فوائضها المالية . ويسهم نمط الاستثمار الخارجي الحالي (والذي يتــم بشكل رئيسي في قطــاع العقارات أو على شكل سندات اميركيــة أو اوروبيــة) في استمرار الاستخدام غير المجدي لهذه الفوائض . ووضعهمـا في خدمة الــدول الراسمالية بدلا من وضعها في خدمة شعوب المنطقة ونمو اقتصادها ، وبشكل يهدم استقلالها الاقتصادي والسياسي .

كما وتسهم انماط التجارة الخارجية ، بما في ذلك استيراد المعدات العسكرية والتكنولوجيا والخدمــات ، وبــاشراف المصارف الاميركية والاوروبية الغربية في وضع بلدان المنطقة تحت رحمة الادارة الاميركية والاوروبية الغربية . وتتضــح خطورة مثل هذا الارتهان التجاري ، بتكرسه عبــر استمرار تدهور الزراعة وعدم نمو الانتــاج المحلي في بلــدان منطقــة الخليج ، وتزايد اعتمادها على الاستيراد لاشبــاع اغلــب حاجاتها ، بما في ذلك المواد الغذائية الاساسيــة ، وكذلــك بسبب تحول مجتمعاتها الى مجتمعات استهلاكية على الطراز الاوروبي الغربي والاميركي . فــاذا استثنينا المبيعــات العسكرية بمختلف اشكالهــا ، فان قيمة صادرات الولايــات المتحدة من البضائع والخدمات الى المملكة السعوديــة بلغت خمسة مليارات دولار في ١٩٧٨ او ما يزيد على خمس السوق التجارية السعودية كما يشير الجدول التالي :

النسبة المئوية للولايات المتحدة مــن السوق التجاريــة (غير العسكرية) السعودية

١٩٧٦	٢٢٪
١٩٧٧	٢٥٪
١٩٧٨	٢١٪

المصدر : اجابات هـــارولد ساوندر على اسئلة لجنـــة العلاقات الدولية في مجلس النـواب الاميركـي ، بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢)

ولعـل أبرز الامثلة على خطورة الوضع الناجم عـن هذا الارتهـان لارادة الولايات المتحـدة الاميركيـة . وحليفاتهـا الغربيات ، قيامها بتجميد الاحتيـاطي المـالي الايـراني في مصارفها ، وفرض الحصـار الاقتصـادي ، (بمـا في ذلك التهديد بمنع وصول المواد الغذائيـة) ، على ايـران بعـد انتصار الثورة ، وتحت حجة ممارسة الضغوط لتحرير رهائن السفارةة الاميركية في طهران .

لا تسعى هذه الورقة الى تغطية كافة جوانب **علاقة التبعية القائمة ما بين بلدان الخليج وبين الولايات المتحدة الاميركيـة وبقية البلدان الامبريالية .**

سينحصر اهتمامنـا ، هنا ، في بعض الجوانـب المحـددة نسعى مـن خلالها لايضـاح جوانب هذه التبعية واساليب تكريسها . وهذه الجوانب هي تلك المتعلقـة بالامـدادات العسكريـة وانماطالانفاق العسكري وارتبـاط المؤسسات العسكرية في بلـدان الخليج بالترسانـة العسكريـة للدول الامبريالية . كما سنتعرض لاشكـال التواجـد العسكـري المباشر بما في ذلك تشكيل قوة التدخل العسكري السريع .

تشكل الامدادات العسكرية وانماط الانفـاق العسكري في

بلدان الخليج العربي أحد اهم أساليب استمرار ربط المنطقة بعجلة الامبريالية ، واستنزاف الثروات الوطنية ، وانتهاك السيادة الوطنية لهذه البلدان .

وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فان القوات العسكرية لستة دول خليجية عربية هي السعودية والكويت وعمان والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر تزيد عن ١٤٢ الف جندي . (علاوة على عدد اكبر من ذلك في اجهزة الشرطة والامن الداخلي) ، كما لا تتضمن هذه الارقام العناصر الاجنبية ، ضباطا وجنودا وفنيين ، المستخدمة في قوات هذه البلدان . (تصل نسبة الاجانب المستخدمين في القوات المسلحة من دولة الامارات ، وغير المحتسبين من ما سيلي من ارقام الى نسبة تتراوح ما بين ١٠ — ١٥٪ من عدد عناصرها) .

السعودية

— من مجموع القوات المسلحة ٧٧٥٠٠ جندي

الجيش	٣٥٠٠٠ جندي
البحرية	١٥٠٠ جندي
الطيران	٨٠٠٠ جندي
الحرس الوطني	٢٦٥٠٠ جندي
حرس الحدود والسواحل	٦٥٠٠ جندي

ميزانية الدفاع (١٩٧٨) ١٤٫١٠٠ مليون دولار

الكويت

مجموع القوات المسلحة	١١١٠٠ جندي
الجيش	٩٠٠٠ جندي
البحرية	٢٠٠ جندي
الطيران	١٩٠٠ جندي

ـ ميزانية الدفاع (٧٧ــ١٩٧٨) ٣٣٦ مليون دولار

عمـــان

ـ مجموع القوات المسلحة	٢٢٥٠٠ جندي
الجيش	١٦٢٠٠ جندي
البحرية	٩٠٠ جندي
الطيران	٢١٠٠ جندي
الفرق الوطنية	٣٣٠٠ جندي
ـ ميزانية الدفاع ١٩٧٩	٦٨٨ مليون دولار

دولة الامارات العربية المتحدة

ـ مجموع القوات المسلحة	٢٥١٥٠ جندي
الجيش	٢٣٥٠٠ جندي
البحرية	٩٠٠ جندي
الطيران	٧٥٠ جندي
ـ ميزانية الدفاع ١٩٧٩	٧٥٠ مليون دولار

البحرين

ـ مجموع القوات المسلحة	٢٦٥٠ جندي
الجيش	٢٣٠٠ جندي
حرس السواحل	٢٠٠ جندي
الطيران	١٥٠ جندي
ـ ميزانية الدفاع ١٩٧٩	٩٨ مليون دولار

قطـــر

ـ مجموع القوات المسلحة	٤٧٠٠ جندي
الجيش	٤٠٠٠ جندي
البحرية	٤٠٠ جندي
الطيران	٣٠٠ جندي
ـ ميزانية الدفاع ١٩٧٨	٦١ مليون دولار

تـــدل ادني التقديرات على ان الانفاقات العسكرية لهــذه البلدان الخليجية الستة وصلت الى ١٨ مليار دولار من عـــــام ١٩٧٩ . ممـــا يجعل كلفة الجندي الواحد لا تقل عن ١٣١ الف دولار سنويا ، اي بمعدل يصل الــــى حوالي ١١ الف دولار شهريا ، او ما يزيد على ٣٦٠ دولار يوميا لكل جندي .

واذا مـــا مضينا لاحتساب كل فرد من سكان هذه البلدان الستة ، بما في ذلك سكانها من الاجانب ، فان القوات المسلحة لهذه البلدان الخليجية تكلف كل فرد خليجي مبلغـــا لا يقل عن

١٦٠٠ دولار سنويا .

وتبدو هذه الارقام واضحة بشكل اكبر حين نعلم ان دولة كعمان ، بلغت ميزانيتها العسكرية في عام ١٩٧٩ حوالي ٦٨٨ مليون دولار ، من وقت لم يكن نصيب الخدمات التعليمية والصحية فيها يزيد على عشرة ملايين دولار . وفي الوقت الذي تتزايد فيه انفاقاتها العسكرية فان عمان تشهد تفاقما في نقص الخدمات الاساسية بحيث انها وهي التي يصل عدد سكانها الى المليون نسمة ، لا يوجد فيها الا ثلاثة عشر مستشفى ذات اسرة لا تزيد في مجموعها على ١٠٣٨ سريرا ، ويشرف على رعاية المليون نسمة ساكني عمان عدد لا يزيد عن ١٦٠ طبيبا وطبيبة . وتزداد الصورة العمانية وضوحا حين نعلم ان اجمالي مداخيل عمان لعام ١٩٧٤ قد بلغ ٨٧٦ مليون دولار صرف منها ٣٤٠ مليون دولار (٣٨،٨٪) على الدفاع والامن الوطني . وبلغ اجمالي مداخيلها في ١٩٧٥ مبلغ ١١٢١ مليون دولار صرف منها على الدفاع والامن مبلغ٦٩٧مليون دولار(٦٢٪) اما في عام ١٩٧٦ فبلغ اجمالي المدخول ١٤٠٩ مليون دولار تم صرف مبلغ ٨٣٥ مليون دولار منها (٥٩٪) على الدفاع والامن. هذا مع العلم ان الانفاق الحكومي على كافة الشؤون المدنية لم يتجاوز في ذلك العام مبلغ ١٠٣ مليون دولار .

من الواضح ان الصورة في بقية بلدان الخليج العربي تقل في قتامتها عن الصورة العمانية ، الا انها تتشابه في عدة نواح ابرزها ضعف بناها التحتية ، ومعاناتها من انعدام التوجهات الجديدة لاستخدام الموارد النفطية التي تضاعفت كثيرا في السنوات الاخيرة لتحسين الاوضاع المعيشية لمواطنيها ،

وبالشكل الذي تتيحه لها تلك الموارد . كما ان هـــذه البلدان تتشابه من حيث بروز اتجاهات المسكرة التي تغذيها الولايات المتحدة بصفتها المهيمنة على الخليج ، وبصفتها المصدر الرئيسي للتسليح في الخليج ، مستفيدة من ثروات المنطقة النفطية .

لقد تصاعدت المصروفات الاجمالية للملكة العربية السعودية بشكل كبير ، في نفس الوقت الذي تضاعفت فيه حصة الانفاق العسكري فيهـــا .

الانفاق الحكومي السعودي ٧١ ــ ٧٧ بملايين الريالات[4]

	٧١ــ٧٢	٧٢ــ٧٣	٧٣ــ٧٤	٧٤ــ٧٥	٧٥ــ٧٦	٧٦ــ٧٧
اجمالي المصروفات	١٠٧٠٠	١٣٢٠٠	٢٢٨٠٠	٤٥٧٠٠	١١٠٩٠٠	١١٠٩٠٠
مصروفات وزارة الداخلية	٧٣٥	٩٨٠	١٢٩٤	٢٣٠٨	٤٨٨٣	٥٨٥٤
مصروفات وزارة الدفاع والطيران	٢٣٤٦	٣٥٤٧	٥٤٠٨	٨٨١٣	٢٣٧٢٣	٣١٩٠٦
مصروفات وزارة الصحة	٢٧٩	٤٢١	٥٨٣	١١٦٣	٣١٩٧	٢٩٧٢

ولا تدخل في هذه الارقام ميزانية المشاريع والتي بلغت في عام ١٩٧٥ — ١٩٧٦ بالنسبة لوزارة الداخلية مبلغ ٢٠٣١ مليون ريال وفي عام ١٩٧٦ — ١٩٧٧ مبلغ ٣٠٧٨ مليون ريال سعودي .

اما بالنسبة للكويت فيمكننا مقارنة جوانب الانفاق الحكومي من الدول التالي (بملايين الدنانير)[5].

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي	الانفاق على وزارة الدفاع	الانفاق على وزارة الصحة
٧١ — ١٩٧٢	٢٧٦	٥٤	١٨
٧٢ — ١٩٧٣	٣١٣	٦٢	٢١
٧٣ — ١٩٧٤	٤٣٨	٧١	٢٤
٧٤ — ١٩٧٥	٨٢١	٧٥	٢٨
٧٥ — ١٩٧٦	٧٤٠	١٤٣	٥٠

وفي دولة الامارات العربية المتحدة تستحوذ مخصصات الدفاع والداخلية والعدل على نسبة كبيرة من ميزانية الدولة وهي نسبة تزيد عدة مرات عما هو مخصص للخدمات الصحية مثلا .

الانفاق الحكومي في دولة الامارات المتحدة للسنوات ٧٢-١٩٧٦[6].

السنة	الميزانية بملايين الدراهم	المخصصة للدفاع والداخلية والعدل	المخصصة للصحة
١٩٧٢	١٦٤	٣٩،٦٪	٤،٥٪
١٩٧٣	٤٠٣	٢٤،٦٪	٥،٧٪
١٩٧٤	٧٤٣	٢٢،٦٪	٦،١٪
١٩٨٥	٢٢٦٣	١٣،٨٪	٤،٥٪
١٩٧٦	٤١٥٢	١٦،٥٪	٤،٩٪

وفي البحرين لم تكن المبالغ المصروفة على الدفاع تقل نسبيا عما تصرفه بقية الدول الخليجية ، اذا ما أخذنا بالاعتبار قلة الموارد البحرانية (بالمنظار الخليجي) ومقارنتها بموارد جاراتها فالبحرين لم تصرف الا حوالي ٢٨ مليون دولار على الدفاع في عام ١٩٧٧ . وهو مبلغ يقل ، مثلا ، عما صرفه الديوان الاميري الكويتي وحده في ذلك العام . الا ان هذا المبلغ يزيد عن ١٠ ٪ من ميزانية الدولة البحرانية لذلك العام ، وهو مبلغ يزيد عما هو مخصص في ذلك العام لمشاريع الاسكان ومشاريع وزارة المواصلات ووزارة التجارة والزراعة مجتمعة .

على الرغم من الضعف المبين الذي تعانيه البنى التحتية من الدول الخليجية ، وعلى الرغم من مظاهر التخلف الاخرى ، الاقتصادية والاجتماعية ، فان انفاقاتها العسكرية واستيراداتها للسلاح والمعدات العسكرية ، في تزايد مستمر . ويبدو هذا الانفاق ، حتى في اطار المجتمعات الخليجية ، انفاقا اسطوريا غير قابل للتصديق . ومن الامثلة البارزة على هذا الانفاق

الاسطوري ، تلك القائمة المشهورة لمستوردات السعودية من الولايات المتحدة الاميركية والتي بلغت قيمتها من خلال التسعة الاشهر الاولى من عام ١٩٧٦ مبلغ يصل الى خمسة مليارات ونصف المليار دولار ، وتشمل تلك القائمة ، كما يلاحظ القارىء بندين (رقم ١٤ و ١٦) تزيد قيمتها على ٤٦١ مليون دولار كلفة وضع التصميمات اللازمة لسفن وقوارب دورية مسلحة .

لا شك ان كلفة بناء هذه السفن وقوارب الدورية ستكون في مستوى مرتفع يتناسب مع الكلفة العالمية لتلك التصميمات .

كما تضمنت القائمة التالية ، بندا (رقم ١١) بقيمة ٥٢ مليون دولار صرفت على « زي عسكري للقوات الجوية للمملكة السعودية » . ولما كانت هذه القوات لم تضم انذاك الا حوالي ١٥ الف عنصر ، فان عملية حسابية بسيطة تدلنا على كلفة الزي العسكري لكل عنصر من القوات الجوية السعودية بلغت ما يصل الى ثلاثة الاف وخمسمائة دولار (*)

المبيعات العسكرية الاميركية للمملكة العربية السعودية (تشمل الارقام حتى اول سبتمبر — ايلول)[7].

المادة	المبلغ بالملايين الدولارات
١ — ١٥٠ دبابة م — ٦٠	١١٨
٢ — ما يزيد على ١٠٠٠ حاملة جنود مصفحة	١٢٤
٣ — مدفعية فولكان المضادة للطائرات	٤١
٤ — ١٠٠٠ صاروخ مافريك	٤٧
٥ — ٤٠٠٠ صاروخ دراغون مضاد للدبابات	٢٦
٦ — معسكر البطين ١ — ١	١٤٥٠
٧ — التوسع في برنامج طائرات ف — ٥	١٥٠٠

٨ ـ انشاءات بحرية	٥٩٤
٩ ـ موانيء	٣٠٠
١٠ ـ مقر قيادة الحرس الوطني	١٥٨
١١ ـ الزي العسكري لقوات الطيران الملكي السعودي	٥٢،٦
١٢ ـ ذخيرة	٢٦،٥
١٣ ـ تدريب طيارين	٢٦
١٤ ـ سفن (تصميم)	١٥٨،٦
١٥ ـ عربات	٢٥،٣
١٦ ـ زوارق دورية مسلحة (تصميم)	٢٧٦،٢
١٧ ـ دعم ادارة برنامج المدفعية التابع للجيش السعودي	٢٢٣،٣
١٨ ـ معمل اسمنت	٢٣٥
المجموع	٥٤٠٨،٥
	مليون دولار

كما هو ملاحظ لا تشمل هذه القائمة المبيعات التي تمت بعد الاول من سبتمبر ـ ايلول ١٩٧٦ والتي بلغت ما يزيد على ٢١٠١ مليون دولار اضافي مما يجعل مجمل ما تم صرفه ذلك العام مبلغا يزيد على السبعة مليارات ونصف المليار دولار نقدا (نفس المصدر ، ص ٨٤) . من الجدير بالملاحظة ان هذا المبلغ المصروف في عام واحد فقط على مشتروات السعودية من الولايات المتحدة الاميركية يزيد بحوالي ٦٣٪ عن قيمة ما اشترته السعودية من مخازن السلاح الاميركي طوال ستة عشر عاما من ١٩٥٠ الى ١٩٧٦ . (٤٦١٢ مليون

دولار من بينها ۲۱٤۰ مليون دولار خاصة بالسنوات ۱۹٥۰ — ۱۹٦٥) .

لقد ارتفعت الميزانية العسكرية السعودية الى ما يزيد على ١٤ مليار دولار حسب ميزانية ۱۹۸۰ ، مضافا الى ذلك مبلغ ۲۷۰۰ مليون دولار مخصصة للامن الداخلي . ومع ذلك فان علينا ان نتذكر ان ارقام الميزانية السعودية ، كما هو الحال مع غيرها من بلدان الخليج العربية ، تبقى **ارقاما اولية** الى حين انتهاء العام المخصصة له . اذ ان ثمة اتجاه عام في الميزانيات العسكرية الخليجية للارتفاع عما هو مقدر لها عند اعلانها . فميزانية عمان العسكرية لعام ۱۹۷٦ مثلا كانت ۷۹۳ مليون دولار ، ارتفعت قبل نهاية العام الى ۸۳٥ مليون دولار . كما ان ميزانية الخطة الخمسية الثالثة في السعودية (۱۹۸۰ — ۱۹۸٥) حسب التقديرات المعلنة هي ۲۹۰ مليار دولار . الا ان التوقعات المعقولة (بزنس ويك ۱۹۸۰/۳/۳۱) تشير الى المبالغ التي سيتم صرفها فعلا عند نهاية الخطة في ۱۹۸٥ ستكون ۳۲٥ مليار دولار . اي بزيادة تبلغ ۳٥ مليار دولار (وهو مبلغ يزيد عنه مجمل الانفاق العسكري المتوقع للعراق وسوريا مجتمعتان لمدة سبع سنوات قادمة على الاقل) . اما فيما يتعلق بالميزانية العسكرية السعودية ذاتها . فلقد ارتفعت في عام ۱۹۷۸ — ۱۹۷۹ عما كان مقررا لها بمبلغ يصل الى ١٧،٥ مليار ريال سعودي (اي ما يزيد على خمسة مليارات دولار) . وتزيد هذه الزيادة وحدها عن ثلاثة اضعاف الميزانية العسكرية الاسرائيلية لعام ۱۹۷۹ — ۱۹۸۰) . تجدر الاشارة ، من الجهة الاخرى ، الى ان هذه

الارقام الخاصة بالميزانية العسكرية لا تتضمن مـا يتم صرفه على بناء المدن العسكرية السعودية كمدينة الملك خالد العسكرية والتي يتوقع ان تبلغ تكاليفها ما يزيد على عشرة مليارات دولار .

● ● ●

ما الذي تقدمه الدوائر الحاكمة في بلدان الخليج العربي ، وفي الولايات المتحدة الاميركية ، لتفسير هذا الانفاق وتبريره ، في وقت تتزايد فيه الحاجة الى استخدام عقلاني لموارد هذه البلدان ، وفي مجالات اكثر جدوى ؟

يذكر ممثلوا الادارة الاميركية مجموعة متنافرة من الاسباب التي تدفع هذه الدول الى الاستمرار في انفاقاتها العسكرية ، وبشكل متزايد ومن بين الاسباب التي تتكرر منذ اكثر من عشر سنوات لتبرير التسلح السعودي ، هو خوف العائلة السعودية من اعتداء اليمن الديمقراطية عليها . وبالرغم من كافة الاعلانات عن حسن النوايا ، وبالرغم من كافة الخطوات العملية من طرف اليمن الديمقراطية لتأكيد رغبتها في التعايش السلمي مع جاراتها على اختلاف انظمتها السياسية، فان الانفاق العسكري السعودي ما زال متصاعدا، وما زال يتخذ مما يسميه ممثلوا الادارة الاميركية بـ « الخطر اليمني الديمقراطي » تفسيرا بارزا من تفسيراته . كما يشير بعض المسؤولون السعوديون ، الى « الخطر الشيوعي » لتفسير تلك الانفاقات ، كما فعل الملك خالد بن عبد العزيز في رسالته الى الرئيس كارتر ليعلمه بمدى حاجته الى طائرات ف ــ ١٥ ،

لمساعدته في « محاربة التوسع الشيوعي في المنطقة »[8].

اما بالنسبة للدول الخليجية الاخرى ، فانه لا يوجد حسب مصادر الادارة الاميركية ما يتهددها خارجيا ، وبشكل جدي (اذا ما استثنينا مطالبة العراق بضم الكويت قبل حوالي العشرين سنة) مما يجعل مؤسساتها العسكرية مكرسة كليا لمواجهة « متطلبات الامن الداخلي » .

تعتمد الانظمة الخليجية ، مثلها في ذلك كمثل اي نظام اخر ، على قوة وملائمة ادواتها القمعية ، بما في ذلك قواتها المسلحة ، للحفاظ على استمرار النظام واستقراره . وخاصة ان هذه الانظمة تواجه معارضة شعبية تتنامى وتتخذ اشكالا مختلفة ، من الاشكال الاولية من العصيان المدني كما هو الحال في البحرين الى الاعمال العسكرية المنتظمة كما هو الحال في ظفار في عمان . ولهذا فان نمو المعارضة الشعبية وتطورها يترافق وبشكل مضطرد مع تطوير وتحسين الادوات القمعية في تلك الانظمة ، سواء على الصعيد العسكري او السياسي والايديولوجي ، وبهدف احتواء تلك المعارضة وتصفيتها .

الا ان الانفاق العسكري يتجاوز ، وبمراحل ، احتياجات « الامن الداخلي » أو « الدفاع عن السيادة » ، يتعداهما بشكل يطرح ضرورة الالتفات الى الجوانب الاخرى لهذه الانفاقات وما يرتبط بها من تكديس الاسلحة في منطقة الخليج ، وعلاقة هذه الانفاقات ، وذلك التكديس ، بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية بشكل عام ،

واستراتيجيتها في جنوب وغربي آسيا بشكل خاص .

من الجهة الاخرى فان الدول الخليجية تقوم ، وبشكل مواز بمضاعفة انفاقها على اجهزة امنها الداخلي من شرطة ومباحث وقوات مكافحة الشغب الى آخر التسميات . ففي السعودية، مثلا ، لم « تتجاوز » مخصصات الامن الداخلي في عام ١٩٧٣ مبلغ ٣٣٠ مليون دولار ، قفزت من ميزانية ١٩٨٠ الى ٢٧٠٠ مليون دولار ، اي ثمانية اضعاف ما كانت عليه قبل سبع سنوات .

وتشير الارقام المتوافرة عن بقية بلدان الخليج العربية الى اتسامها بنفس سمة التضاعف المشار اليها اعلاه . وبدون الدخول في تفاصيل فان هذا يعني أن دوائر الامن الداخلي تحظى بنصيبها الوافر من انفاقات هذه الدول بحيث تستطيع توسيع أجهزتها وتطوير قدراتها مستفيدة من احدث الاساليب واكثرها تقدما ، مما يمكنها من مجابهة حركة المعارضة ، بل والعمل على تطويقها وتصفيتها .

بكلمة اخرى ، فانه يمكن القول ان لدى اجهزة الامن الداخلي من الامكانيات والموارد ما يمكنها من القيام بدورها في حماية الانظمة الخليجية دون الاستعانة بالقوات المسلحة ، حيث ان هذه لا تتدخل الا ضمن ظروف شديدة الاستثناء ، كما حدث في البحرين أثناء الانتفاضة العمالية في مارس ١٩٧٢ ، او كما حدث في السعودية كما حدث في الحرم المكي .

يجدر بنا هنا ان نسارع الى اضافة أن الانفاقات العسكرية لدول الخليج العربية ، والتي نحن بصددها ، لا تتجه نحو تلك المجالات المرتبطة بالامن اداخلي . وسنحاول هنا اعطاء

بعض الامثلة .

تمتلك المؤسسة العسكرية السعودية من المعدات الثقيلة ما يلي :

٦ بطاريات مدفعية مضادة للطائرات
١٠ دبابة أم اكس ــ ٣٠
٢٥٠ دبابة أم اكس ــ ٣٠
١٠٠ دبابة م ــ ٦٠
٢٠٠ مصفحة ام ل ــ ٦٠ و ٩٠

وانواع مدفعية مختلفة عيار ١٠٥ ملم و ٧٥ ملم علاوة على صواريخ تاو ، دراغون ، هوك المحسن ، كروتال ، و رد اي ، هاربون ، فايرستريك ، رد توب ، سايد وندر ، ماجيك ، مافريك ... الخ . يضاف الى ذلك معدات سلاح البحرية ومعدات الحرس الوطني قوات الطيران . وتمتلك القوة الجوية السعودية حوالي ٢٠٠ طائرة من الطائرات المقاتلة والمعترضة بما في ذلك فـ ــ ٥ ، ولايتننغ ، وفـ ــ ١٥ الخ .

وتمتلك المؤسسة العسكرية الكويتية من المعدات الثقيلة ما يلي :

١٦٠ دبابة شيفتين
٧٠ دبابة فيكرز
٥٠ دبابة سنتوريون

ومدفعية عيار ١٥٥ ملم ، علاوة على صواريخ س س ــ ١١ ، هوت ، تاو ، فيجلانت ، هاربون ، ماجيك ، سايدوندر ، سوبر ٥٣٠ ، وهو المحسن الخ . وفيما عدا قواتها البحرية المتواضعة التسليح فان قواتها الجوية تمتلك ٥٠ طائرة مقاتلة

ومعترضة من بينها أـ٤ ك يـو ، وميراج فـ١ وميراج فـ٢ ... الخ .

وتمتلك قطر ذات الجيش المكون من اربعة آلاف عنصر ، ١٢ دبابة ام اكس-٣٠و ٢٠ دبابة كاسكافيل ، عدا المصفحات ومدفعية عيار ٨١ ملم ، كما تتألف قواتها الجوية من اربعة طائرات مقاتلة من طراز هنتروتي-٧٩ . وتنتظر الحصول على صواريخ هوك .

ويتكرر الامر بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة وكذلك بالنسبة للبحرين التي سعت مؤخرا للحصول على صواريخ مضادة للدبابات من انتاج هيوز اير كرافت كوربوريشن ، وهي الجزيرة التي لا يزيد عرضها من الساحل الى الساحل عن ١٥ كلم ولا يزيد طولها عن ٤٠ كلم .

تبدو الصعوبة واضحة في **اعتبار هذا التسلح الخليجي من مستلزمات الامن الداخلي** ، اذ لا طائرات الميراج الكويتية ولا الدبابات القطرية المزودة بأشعة اللايزر او الصواريخ البحرانية مؤهلة ، في ظل اسوا التوقعات ، ان تكون معدات ذات فاعلية لمواجهة المعارضة الداخلية في هذه البلدان .

وتستدعي هذه الصعوبة ضرورة التفريق ما بين الدور الذي يلعبه الانفاق العسكري والدور الذي يلعبه الانفاق على اجهزة الامن الداخلي لهذه الدول والتي تتميز بكون انشاء قوات مسلحة فيها ، وتطويرها ، (علاوة على ما سبقت الاشارة اليه من كونه مرتبطا بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية وحليفاتها الغربيات) وهو من مستلزمات استكمال **شكل** الدولة ، وتأكيد **هيبتها** ، بينما تشكل قوى الامن

الداخلي مستلزمات **بقائها واستمرارها** .

فيما عدا السعودية فاننا نستطيع ان نلاحظ في البلدان الخليجية الاخرى استمرار ظاهرة موروثة منذ ايام خضوعها للسيطرة البريطانية . كانت قوى الامن الداخلي (شرطة ، مباحث ، مكافحة شغب ، فداوية الحرس المشايخي ، الخ) هي التي تتولى مسؤولية الحفاظ على النظام والاستقرار وتوفير الحضور القمعي المطلوب لمواجهة اي شكل **فعلي** او **محتمل** من اشكال المعارضة . وكان وجود هيبة الامبراطورية البريطانية يتولى مهمة ردع اي شكل من اشكال الخطر الخارجي (والذي استلزم انزال بضعة مئات من القوات البريطانية في ١٩٦١ في الكويت ابان مطالبة نظام عبدالكريم قاسم بها . ومن المعروف ان بريطانيا سعت وتمكنت من الغاء نص التزامها بتقديم مثل هذا الدعم العسكري في ١٩٦٨) ، أو لمواجهة اخطار انتفاضة شعبية قوية (كما حدث عند نزول القوات البريطانية في ١٩٥٦ للمساعدة في ضرب هيئة الاتحاد الوطني في البحرين ، وكذلك ، مرة اخرى، **لانهاء** انتفاضة مارس ١٩٦٥ وتامين استمرار ضخ النفط واستمرار عمل المصفاة في البحرين) ، او لتولي مهمة تصفية **تمرد** عسكري (كما حدث في عمان الداخل في ٥٥-١٩٥٧ عندما تولت القوات البريطانية مواجهة الثورة العمانية بقيادة الامام غالب في الجبل الاخضر في عمان) .

ان حجم قوات الشرطة وعدتها محسوب لتولي **مهمات** الامن الداخلي وخاصة في الكويت والامارات والبحرين وقطر . ففي الكويت بلغ عدد قوات الشرطة ١٥ الف عنصر ، من

عام ١٩٧٨ في وقت لم يزيد عدد افراد الجيش فيها عن تسعة آلاف عنصر . وفي البحرين تبلغ القوة العددية للشرطة ، في الوقت الحاضر ، اكثر من ضعف القوة العددية لقوة الدفاع البحرانية ، وتفوقها من حيث المعدات وتوافر الخبرات والتدريب ، ومن حيث توافر المخصصات .

وبينما لم تكن قوة الدفاع البحرانية منذ اشهر قليلة لا تملك حتى طائرة هليوكبتر واحدة (تعاقدت مؤخرا مع اوغستابل « الايطالية المنتجة لطائرات الهليوكبتر الاميركية بترخيص » على شراء اثني عشر طائرة ، ظهر بعضها في مناورات الربيع الماضي) ، كانت قوات الشرطة تمتلك ومنذ اكثر من عشرين سنة مضت نجاحا جويا وقوارب مسلحة للدورية . وكما هو الحال في الكويت والامارات وقطر ، فان جهاز الاستخبارات العسكرية ما زال ضعيفا ، محدود الامكانيات ، محصورا بالقوات المسلحة ، بينما يمتد نشاط المباحث السياسية التابعة للشرطة ، والتي يشرف عليها ضباط بريطانيون ، الى جميع جوانب الحياة في البحرين ، بما في ذلك قوة الدفاع ذاتها

استمرت هذه الظاهرة ، حتى بعد الانسحاب البريطاني من اوائل العقد الماضي من الخليج ، وذلك لعدة اسباب ابرزها ، من الناحية الخارجية ، ظهور مبدأ نيكسون وتطبيقه في الخليج بشكل اوكل الدفاع عن «امن» الخليج الى المؤسسة العسكرية الشاهنشاهية بالتعاون والتنسيق مع المملكة السعودية .

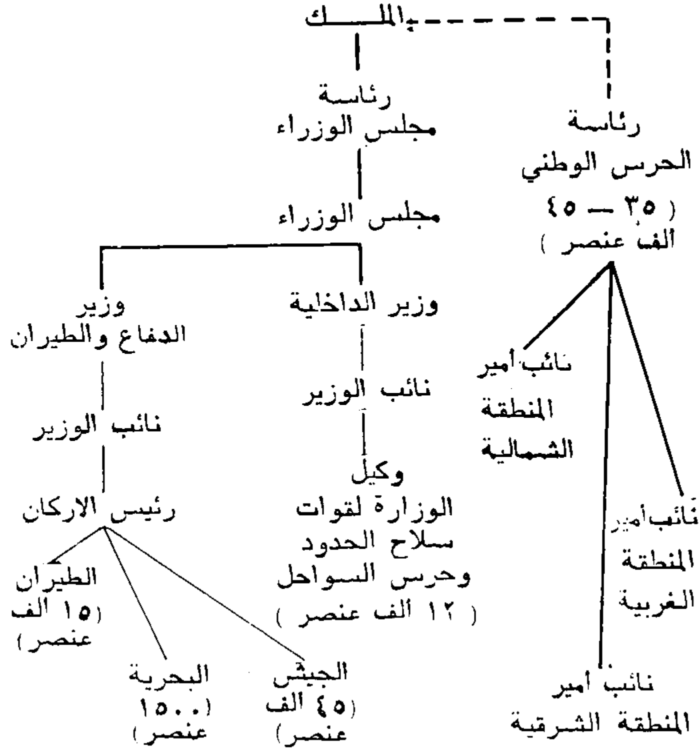
ان هذه الطبيعة المتميزة للقوات المسلحة في هــذه البلدان الخليجية جعلت من وجودها ، في الوقت الراهن على الاقل ، ذي مصداقية محدودة ومتدنية من الناحية العسكرية البحتة . الا ان هذا لا يعني ان الوقت سيطول قبل ان تسعى هــــذه المؤسسات العسكرية للاضطلاع بدورها « الطبيعي » ضمن اجهزة الدولة ، وان تتخطى بذلك دورها الشكلي والمحدود ، وخاصة في ظل غياب المؤسسة العسكرية الشاهنشاهيـــة . الا ان الحقيقــــة تظل واضحـــة ، حتى الان ، في ان القوات المسلحة لاربع دول خليجية على الاقل ، مـــا هي الا ادوات لتزيين واجهة الدولة واستكمال هيبتها . من المحزن بالطبـــع أن « أدوات الزينة » ، هذه تستنزف من ثروات هـــذه البلدان اكثر بكثير مما هو مخصص لامور تبدو اكثر الحاحا كالخدمات الصحية والتعليمية .

اما بالنسبة للدولة الخليجية السادسة ، عمــان ، فـــان النظام القائم فيها خاض حربا طويلة ضد قوى الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، امتدت لاكثر من خمسة عشر عاما . وبالرغم من كافة الاجراءات التحديثية التـــي عولـــج النظام بها ، وعولجت بهـــا اجهزتـــه ، وفي مقدمتها قواتـــه المسلحة ، فان تنامي قوى الثورة في ظفار اثبت عجـــزه عـــن التصدي لها ، ووقف تقدمها لولا تدخل اجنبي فاق في حجمـــه مما كانت بريطانيا والاردن على استعداد لتقديمه . وبالفعل جاء التدخل الشاهنشاهي والذي باركته الولايـــات المتحدة ، والدول الاعضاء في حلف المعاهدة المركزية (السنتو) ليقـــدم الالة العسكرية القادرة والمتطلعة بشغف للمساهمة في ضرب

الثورة ووقف تقدمها ، وبشكل يخدم اختبار قدراتها واستعداداتها لتولي مهمة الدفاع عن مواقع الامبريالية في منطقة الخليج والبحر العربي وما ورائها .

لهذا فان الوضع العماني يقدم صورة اكثر طبيعية لاستخدام القوات المسلحة كراس رمح ضارب في جهاز الدولة القمعي ، ولمواجهة كافة اشكال المعارضة الداخلية . وفي اطار هذه الصورة « الطبيعية » يمكن رؤية انسجام الانفاق العسكري العماني والذي بلغ عام ١٩٧٩ ، ٦٨٨ مليون دولار كما سبقت الاشارة ، او ما يزيد على ثلث ميزانية الدولة وربع الناتج القومي الاجمالي فيها . تبقى امامنا مسألة اخيرة ، لن نتوسع فيها ، متعلقة بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في الحفاظ على التوازن الداخلي ضمن العوائل الحاكمة في بلدان الخليج العربية . ولعل ابرز الامثلة هو توزيع المؤسسة العسكرية السعودية بين مختلف اطراف العائلة المالكة السعودية ، وهي اطراف اقل ما يمكن أن يقال عنها انها أطراف متنافسة على النفوذ داخل المملكة . فالقوات المسلحة (الجيش والطيران والبحرية) تحت امرة الامير سلطان بن عبد العزيز ، بينما يقع الحرس الوطني تحت امرة الامير عبدالله بن عبدالعزيز ، ويتولى الامير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية) الاشراف على جهاز الاستخبارات الذي يراسه مباشرة الامير تركي بن فيصل بن عبد العزيز . لقد اسهم هذا التوزيع ، حتى الان في الحفاظ على توازن القوى بين مختلف اطراف العائلة الحاكمة الا انه اسهم في نفس الوقت في استنزاف موارد الدولة نتيجة قيام تشكيلتين عسكريتين تتشابهان (فيما عدا

ما يتعلق بالطيران والبحرية) من معداتهما وتسليحهما وتدريبهما . وعلى هذا يمكن رؤية التركيبة الخاصة بالمؤسسة العسكرية السعودية ، استنادا الى تقرير9 فريق المسح الاميركي الذي قام بدراسة الاحتياجات العسكرية لبلدان المنطقة في عام ١٩٧٦،كالاتي :



(قارن مع بداية هذه الورقـــة استنــــــادا الـــــى تقديــــرات المعهـــد الدولي للدراســـات الاستراتيجية).

ويتشابه الامر ، وان بشكل مصغر في بقية بلدان الخليـــج العربي . ففي الامارات العربية المتحدة مثلا نجد انه وبالرغم مـــن توحيد القوات المسلحة لمختلف الامارات الاعضاء مـــن الاتحـــاد ، الا انه بقيت كل امارة وخاصة ابو ظبي والشارقة ودبي محتفظة بقواتها بشكل مستقل تحت تسميات مستحدثة هي « المنطقة الغربيـــة والشرقية والشماليـــة » ، بحيث أن القوات العسكرية التابعة فعلا لقيادة قوات الاتحاد لا تزيـــد على الالفين عنصر ، من اصل ٢٥ الف عنصـــر مـــن القوات المسلحة من دولة الامارات المتحدة[10] .

وكذلك الحال في البحرين حيث يتم الحفاظ على توازن القوى ضمن العائلة الحاكمة من خلال تولي رئيس الوزراء الاشراف على وزارة الداخلية وأجهزتها ، بينما يتولى ولي العهد وزارة الدفاع .

يبدو ان هذا الدور الخاص بـــالقوات المسلحة وهـــو دور اضافي كما هو واضح ، سيستمر لفترة طويلة وبالاستناد الى استمرار الخلافات ضمن العوائل الحاكمة في الخليج. الا انـــه بالرغم من اشتداد هذه الخلافات بين وقت وآخـــر يبقى دورا

محدودا لا يستطيـــع **منفردا** ان يبـــرر الانفاقات العسكريـــة المتزايدة من هذه البلدان .

●●●

تبقى الانفاقات العسكرية ، رغم كل المحاولات ، لغزا مـــن الصعب تجاوزه او تجاهله . **ما هي دوافع الانفاقات العسكرية في بلدان الخليج العربية ؟ .**

طالما ان الاخطار الخارجية غير ذات مصداقيـــة ، وطالما ان القدرات والامكانيات المتوافرة والخبرة الواسعة لاجهزة القمع فيها، تستطيع توفير قدرات غير محدودة على مواجهةالمعارضة الداخلية ، بكافة اشكالها ، سواء عن طريق الاحتواء او الردع او القمع المباشر والتصفية .

يشار ، من وقت الى اخر ، الى « خطر » استخدام مخازن الاسلحة المتكدسة من بلدان الخليج ، وقواتها المسلحة ، فـــي معارك المواجهة مع اسرائيل . ويبدو هذا الامر مقنعا احيانـــا عند قراءة صحف هذه البلدان او سماع اذاعاتها باللغة العربية الا ان وقائع الحروب الاربعة العربية الاسرائيليـــة الماضية لا تشير الى اسهام خليجي يذكر فيها . كما ان هذه البلدان لـــم تشارك ، وحتى في حدود متواضعة لا في معارك الاستنزاف ولا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ .وهي معارك وقعت بعد اعلان استقلال غالبية دول الخليج العربية ،وبدء تصاعد انفاقاتها العسكرية. وتبقى هذه الملاحظة صحيحة حتى حين نتغاضى عـــن البلدان الصغيـــرة (البحرين ، وقطر ، والامارات العربيـــة المتحدة) وكذلك عن عمان المنشغلة بمواجهة الثورة المسلحة في جبـــال ظفـــار .

حسب مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي عن حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، لم تقدم الكويت سوى كتيبة مشاة واحدة الى الجبهة المصرية (**الوطن العربي** ، العدد ١١٧) ولم تقم بارسال سرب طائرات اللايتننغ الى الجبهة الاردنية كما تم الاتفاق عليه (**الوطن العربي** العدد ١١٨) . اما بالنسبة للسعودية فبالرغم من اعلانها عن استعدادها على تقديم طائراتها من طراز اللايتننغ وتدريب الطيارين المصريين عليها ، الا ان هذه الطائرات لم تشترك « في معركة أكتوبر سواء بطيارين مصريين او طيارين سعوديين » (**الوطن العربي** العدد ١١٦) . كما انها لم تقم بارسال سرب طائرات اللايتننغ الى الجبهة الاردنية كما تم الاتفاق . (**الوطن العربي** العدد ١١٨) . الا انها أرسلت كتيبة مشاة واحدة الى الجبهة الاردنية التي ظلت هادئة طوال حرب اكتوبر . (**الوطن العربي** ، العدد ١١٧) يرتبط هذا التخلف عن المشاركة بمختلف المعوقات السياسية المتعلقة بتوجهات السياسة السعودية ذاتها ، او الفنية المتعلقة بالقدرة على استخدام هذه الطائرات ، وغيرها من المعدات المتقدمة المتوفرة للمؤسسة العسكرية السعودية والتي يمكن أن يضاف اليها الصعوبات اللوجستيكية وانعدام المهارات الاساسية لدى عناصر القوات المسلحة السعودية ، والتي احاطت بقدراتها الكثير من الشكوك نتيجة لطبيعة تحركها ونتيجة لفشلها من مواجهة معتصمي الحرم المكي من نوفمبر الماضي (الفايننشال تايمز ١٩٨٠/٤/٢٨) .

وحسب شهادة الكولونيل غايفر امام اللجنة الفرعية للشؤون السياسية والعسكرية الدولية لمجلس النواب الاميركي يتضح ان مقدرة السعودية الخاصة على الاستمرار في تسيير آلتها العسكرية من حالة رغبتها في القيام بعمل عسكري لا ترضى عنه الولايات المتحدة الاميركية ، وفي حال امتناع الاخيرة عن تقديم المساعدة والمشورة والتدريب وقطع الغيار « لن تتعدى اسبوعا واحدا »[11] .

ولقد تم التأكيد ، من جديد ، على عدم ارتباط التسلح السعودي بمعارك المواجهة العربية الاسرائيلية ، ابان الضجة التي اثارها اعلان الولايات المتحدة عن بيعها طائرات ف ــ ١٥ الى السعودية . لقد أكد الامير فهد من حديث له لمجلة التايم ضمان السعودية « عدم تحويل الطائرات الاميركية لدولة عربية اخرى لاستخدامها ضد اسرائيل ، وقال الامير فهد في هذا الشأن ، ان مبيعات الاسلحة الاميركية يرتبط دائما بضمانات تؤمن عدم تحويلها الى جهات اخرى . والسعودية تحترم هذه الضمانات . زد على ذلك ان تحويل اسلحة المتطورة من جهة اخرى ليس بالامر السهل» (عالم النفط ٢٠/٥/١٩٧٨)

وقبل ذلك بفترة ، « وعندما احتج بعض رجال الكونغرس على قيام الولايات المتحدة ببيع الطائرات النفاثة الى المملكة العربية السعودية على اعتبار أن الطائرات قد تستخدم ، في نهاية الامر ، من قبل دول عربية اخرى لمهاجمة اسرائيل ، قام وليام روجرز وزير الخارجية الاميركية ، انذاك ، بالرد على هذه الاحتجاجات قائلا بان مثل ذلك الاحتمال غير وارد اطلاقا بسبب

« انه في حالة نقل هذه الطائرات فلن يمض وقت طويل قبل ان تبرز مشكلات كثيرة بسبب احتياج تلك الطائرات الى قطع غيار والى خدمات صيانة لا يمكن تقديمها الا من قبل خبرائنا »[12] .

كما ويؤكد ذلك النص غير السري من المذكرة المقدمة من وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦ الى لجنة العلاقات الدولية من مجلس النواب الاميركي . وعلى وجه الخصوص اشارتها الى ان المملكة السعودية ، ذاتها ، لن تستطيع استخدام طائرات ف ــ ١٥ المذكورة وبالشكل الكامل الا بعد مرور عدة سنوات وذلك بسبب نقص العناصر المحلية المدربة. ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية، نفسها وبمفردها القادرة على تدريب ، او عدم تدريب هذه العناصر المطلوبة فان القرار النهائي سيظل بيدها ، رغم وجود الطائرات المتقدمة من عنابر القواعد الجوية السعودية[13] .

علاوة على ذلك وحسب تأكيدات هارولد ساوندرز امام نفس اللجنة ، فان طائرات ف ــ ١٥ لن تحتوي على قدرات اضافية كنظام الانذار المبكر (اواكس) . كما ان السعوديين انفسهم لم يطلبوا مثل هذه المعدات الاضافية. ويضيف ساوندرز « ان نظام الرادار السعودي نظام عتيق . وثمة فجوات في التغطية الرادارية ، سواء في الاكتشاف المنخفض المستوى او العالي المستوى . ومع ان ان الرادار المتقدم لطائرات ف ــ ١٥ سيسهم في التغلب على هذه المشكلة ، الا انه لن يكون قادرا بذاته على توفير تغطية رادارية للسعودية »[14] .

ولتأكيد « عدم عدوانية » التسلح السعودي فيما يتعلق باسرائيل ، وبعد احتجاجات اسرائيلية ، أعلن المسؤولون السعوديون موافقتهم على عدم وضع طائرات ف ـ ١٥ من قاعدة تبوك بالقرب من حدودها الشمالية القريبة من اسرائيل.

(نيويورك تايمز . ١/٤/١٩٧٨) على الرغم من أنه « ومن الناحية العسكرية ، لن تشكل طائرات ف ـ ١٥ في يد السعوديين اي خطر امني على اسرائيل . كما ان السعودية لم تلعب اي دور بارز في الحروب العربية الاسرائيلية السابقة وهي تعلم انها كبلد شاسع وقليل السكان ، لا تستطيع استثارة اي هجوم عليها. وتعلم ان قواتها المسلحةليست مؤهلة لمواجهة القوات الاسرائيلية ، ولن تصبح كذلك في المستقبل المنظور .

وهي تعلم ان السعودي يعبر عنه افضل تعبير سياسيا وماليا، وليس عسكريا .

ان طائرة ف ـ ١٥ طائرة معقدة وصعبة الملاحة ، بشكل يجعل من الصعب تحويلها الى احدى « دول المواجهة » في حالة اندلاع الحرب ، وحتى ولو كان السعوديون راغبين في ذلك . ان مثل هذا التحويل لن يخلف فجوة خطرة في الدفاعات الجوية السعودية فحسب ، بل وايضا سيشجع الاعتداء عليها في حالتها الضعيفة . كما سيكون الاميركيون موجودون ضمن برامج التدريب والصيانة الخاصة بطائرات ف ـ ١٥ في السعودية بحيث يستطيعون ملاحظة اي تحرك غير اعتيادي لتلك الطائرات[15] .

على اية حال فلقد حسم المسؤولون السعوديون هذا الجدال بتأكيدات متكررة حول عدم استخدام هذه الطائرات ، وغيرها من معدات متقدمة ضد اسرائيل ، كما اعلنوا وبعد احتجاجات اسرائيلية عن موافقتهم على عدم وضع تلك الطائرات من قاعدة تبوك بالقرب من حدودها الشمالية القريبة من اسرائيل (نيويورك تايمز ١٩٧٨/٤/١٠) .

كما هو الحال في السعودية فان «دوافع المشاركة من مواجهة اسرائيل » لا تشكل تفسيرا معقولا للانفاقات العسكرية لبلدان الخليج العربية . وعلى هذا فان البحث عن هذه التفاسير ، يستوجب اعادة طرح السؤال بحيث نبدأ في البحث عن دوافع الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات ؟ في تشجيعها لاتجاهات العسكرة المتنامية في الخليج .

يبدو واضحا ان جزء مهما من الاسلحة والمعدات التي تتكدس ومنذ اكثر من عشر سنوات في منطقة الخليج ، يمكن ان يصبح **احتياطيا** هاما قد تستدعي الحاجة اللجوء اليه ، وخاصة بالنظر الى الصعوبات التي تتعرض لها خطوط الامدادات والنقل في حالات الطوارىء كما أكدت مؤرخا الصعوبات المترافقة مع تشكيل قوة التدخل السريع الاميركية .

كما أن الامدادات العسكرية من الولايات المتحدة تخدم غرضا اخر ، عبر تعميق اعتماد الانظمة الخليجية على الولايات المتحدة وحلفائها سواء عن طريق حاجتها المستمرة الى قطع الغيار وخدمات الصيانة والتدريب ، والى المزيد من المعدات والاسلحة والذخائر ، او عن طريق استمرار الحاجة الى

الخبراء والمستشارين العسكريين الاميركيين والاوروبيين الغربيين .

كما وتسهم هذه الامدادات في الحفاظ على الانظمة القائمة واستمرار قدرتها على مواجهة المعارضة الداخلية من جهة والاسهام ، كما فعلت المؤسسة العسكرية الشاهنشاهية عبر تدخلها العسكري في عمان ، في ضرب حركة التحرر الوطني في المنطقة ، وتحت مختلف الاغطية ، بما في ذلك « التصدي للخطر الشيوعي » . علاوة على اسهامها في الحفاظ على التوازن الداخلي بين مختلف الاطراف المتنافسة ضمن هذه الانظمة .

تشكل الامدادت العسكرية من الناحية الاقتصادية وسيلة ثبت نجاحها في استعادة العوائد النفطية لهذه البلدان حيث « احد الاهداف الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة هي اعادة امتلاك البترو دولارات ... وحيث ان السلاح هو احد السلع الباهظة السعر ، والتي تسعى القادة للحصول عليها ، فقد عملت واشنطن على اغراق الشرق الاوسط بالاسلحة المتطورة والباهظة الثمن ، التاليم ١٣/٢/١٩٧٨ .

وبرزت اهمية هذه الناحية منذ بدء السبعينات ، وتزايد العجز الصافي فيالميزان التجاري الاميركي . فلقد عمد المسؤولون الى انتهاج مختلف الطرق ومن بينها تشجيع المبيعات العسكرية الى دول الخليج ، للتغلب على هذا العجز ، ويزداد هذا النشاط في الوقت الحاضر وخاصة في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلدان الراسمالية « بلغ العجز في الميزانية الاميركيةلعام ١٩٨٠ حوالي ٢٩ مليار دولار » وتسهم

هذه المبيعات العسكرية في تخفيض حدة ازمة البطالة ، وخاصة في مجال الصناعة الحربيـــة ، والصناعات المرتبطة بهـــا ، والتي شهدت أوج ازدهارها اثناء الحرب الاميركية في فيتنام في الستينات . فلقد اشارت مجلة التايم (١٣/٢/١٩٧٨)الى ان ثمة ثمانماية الف اميركي يعمل في صناعة السلاح نتيجـــــة لصادراتهـــا .

كما وتلعب هذه المبيعات الخارجية دورها الهام في الحفـــاظ على دوران الات المصانع الحربية والصناعات المرتبطة بهـــا ، ومنع توقفها عن الانتاج « وقت السلم » . ويسهم ذلك فـــي الحفاظ على جاهزية الصناعة الحربية للولايات المتحدة وحلفائها في نفس الوقت الذي يسهم فيه في تخفيض كلفة الانتاج ، وفي التشغيل الاكثر فاعلية للمصانع الحربية ، علاوة على اسهامه في تحميل الدول المستوردة جـــزء من تكاليف البحث العلمـــي والتطوير .

مبيعات السلاح الاميركي لعـــام ١٩٧٧[16]

	المبلـــغ	النسبة المئوية من مجمـــل مبيعات الولايات المتحدة
١ ــ بلدان الخليج (السعودية ، ايران ، الكويت والامارات) .	٧٥٠٠ مليون دولار	٦٨٪

٢ ـــ حلفاء الولايات المتحدة (دول الناتو ، اليابان ، تايـــوان ، كوريا الجنوبية ، استراليا ، ونيوزيلاندا)	١٨٠٠ مليون دولار	١٢٪
٣ ـــ اسرائيل	٦٠٠ مليون دولار	٥ ٪
٤ ـــ دول اخرى	١٢٠٠ مليون دولار	١١٪

من المعلوم ان المملكة السعودية تسهم ، وبشكـــل مباشر في تكاليف الابحاث العلمية المرتبطة بشكل مبـــاشر او غيـــر مباشر بالصناعة الحربية . كما هو الحال في تمويلهـــا ابحاث تطوير صواريخ هوك المحسن وصواريـــخ هوك ـــ ترایاد . وكان الشاه ، ابان حكمه ، يتحمل جزء من تكاليـــف مؤسسة غرومان لتطوير طائرة تومكات المقاتلة ـــ المعترضة ، عـــلاوة على تمويله تطوير اسلحة اخرى ومن دول اخرى كمساهمته في تكاليف تحسين دبابة شفتين (شير) البريطانية ، لتتلائـــم والمناخ الايراني .

تجدر الاشارة ، في مجال مناقشة الدوافـــع الاقتصاديـــة ، الاشارة الى طبيعة المبيعات العسكرية الاميركيـــة الى بلدان المنطقة ، التي توضح دورها الرئيسي كوسيلـــة لاستنـــزاف ثروات المنطقة و « استعادة » فوائضها النفطية . ويتضـــح ذلك عند دراسة الاصناف التي تتضمنها هـــذه المبيعات الـــى السعودية ومقارنتها بالمبيعـــات الاميركيـــة الى اسرائيـــل .

فغالبية هذه المبيعات الى السعودية هي عبارة عن **«خدمات»** تشمل من ضمن ما تشمل الاشراف على بناء المنشآت العسكرية ، والتدريب ، بل وادارة برامج تعليم لافراد القوات المسلحة . وبينما تشكل الاسلحة والذخائر **النسبة الاقل** من المبيعات الاميركية الى السعودية ، فانها تشكل النسبة الغالبة من مبيعاتها الى اسرائيل .

بلغت نسبة قيمة الذخائر والاسلحة المباعة من الولايات المتحدة الى اسرائيل من الفترة الممتدة من عام ١٩٥٠ ــ ١٩٧٧ حوالي ٦٤٪ من مجمل قيمة مبيعاتها اليها . مضافا الى ذلك ٩٪ قيمة معدات ودعم و ١٩٪ قيمة قطع غيار ،و٨٪ قيمة خدمات دعم .

بينما كانت نسبة قيمة الذخائر والاسلحة الاميركية المباعة الى السعودية من الفترة ذاتها حوالي ١٣،٥٪ من قيمة مجمل مبيعاتها اليها ، مضافا الى ذلك ٣،٥٪ قيمة معدات دعم و٧٪ قيمة قطع غيار بينما بلغت قيمة خدمات الدعم ٧٥٪ من مجمل قيمة المبيعات الاميركية الى السعودية .

من المجدي ، هنا ، عقد مقارنة تفصيلية بين المبيعات الاميركية لكل من اسرائيل والسعودية في السنوات ١٩٧٢ ــ ١٩٧٧ .

تقسيم المبيعات العسكرية الخارجية للمملكة السعودية واسرائيل حسب الاصناف :[17]

	اسلحة وذخائر	معدات دعم	قطع غيار	خدمات دعم
عام ١٩٧٢				
اسرائيل	٧٣٪	٣٪	١٩٪	٥٪
السعودية	٢٦٪	١٪	٩٪	٦٤٪
عام ١٩٧٣				
اسرائيل	٦١٪	٦٪	٢٤٪	٨٪
السعودية	١٪	—	١٪	٩٩٪
عام ١٩٧٤				
اسرائيل	٧٢٪	١١٪	٨٪	٩٪
السعودية	٣٩٪	٤٪	٢٪	٥٥٪
عام ١٩٧٥				
اسرائيل	٥٠٪	١٩٪	٢٢٪	٩٪
السعودية	٢٤٪	١٧٪	٢٩٪	٢٩٪
عام ١٩٧٦				
اسرائيل	٥٧٪	٣٪	٣١٪	٩٪
السعودية	١٣٪	٢٪	١٥٪	٦٩٪
عام ١٩٧٧				
اسرائيل	٨٠٪	٣٪	٩٪	٧٪
السعودية	٣٥٪	٢٪	٤٪	٥٨٪

ان هذا التفاوت الواضح ما بين ما تبيعه الولايات المتحدة الاميركية من اسلحة وذخائر لكل من اسرائيل والسعودية يشير الى تفاوت العلاقة القائمة ما بينها وما بين البلدين المذكورين وخاصة لجهة التزامها بأمن اسرائيل ودعم مؤسستها العسكرية دعما **فعليا** يؤهلها للقيام بدورها في

منطقة الشرق الاوسط . كما ان التفاوت الواضح ما بين ما تبيعه الولايات المتحدة الاميركية الى كل من اسرائيل والسعودية من « خدمات » يشير الى طبيعة الاستنزاف الحاصل لثروات هذه الاخيرة . يقوم بتقدينم غالبية هذه بروكينغز « ان برنامج المساعدة في التدريب العسكري هو « الخدمات » في السعودية « فرقة الهندسة في الجيش الاميركي » و Army corps of Engineers والذي اعيد تعميدها من السعودية تحت اسم يبدو اكثر قبولا هو « فرقة المهندسين الاميركية » U.S. corps of Engineers وتقوم هذه الفرقة بتقديم الخدمات الهندسية والادارية لعدد كبير من الانشاءات ، كالثكنات العسكرية والمدارس والمستشفيات والمطارات علاوة على المطارات ومشاريع الاسكان الخاصة بالقوات المسلحة . وتزيد اعمالها المرتبطة بالمؤسسة العسكرية السعودية على ٩٠٪ من مجمل نشاطها من ذلك البلد . وتزيد اعمالها في السعودية على ٥٠٪ من مجمل نشاطها في خارج الولايات المتحدة الاميركية .

بدات الفرقة نشاطها في السعودية منذ عام ١٩٥١ عند قيامها بانشاء مطار الظهران الذي تم استخدامه كجزء من القاعدة الاميركية في السعودية . وتكرس دور الفرقة بعد توقيع « اتفاقية المساعدة الهندسية » ما بين الولايات المتحددة والمملكة السعودية في عام ١٩٦٥ حيث بدات منذ ذلك الوقت في الاشراف على ادارة مشاريع سعودية كثيرة . وتبلغ قيمة المشاريع التي يشرف عليها هذه الفرقة (في اكتوبر ١٩٧٦ حسب تقرير فريق المسح الاميركي المشار اليه

اعـــــلاه حـــوالي ١٧ مليـــــار دولار ، سيتم انشاؤها في عام ١٩٨٥ ، موزعة كالاتي :

المشاريع التي تشرف عليهـا فرقة الهندســـة في الجيش الاميركي في السعودية :

المشروع	التقديرات بملايين الدولارات
مدينة الملك خالد العسكرية	٣٣٧٨
برنامج التوسع البحري (جدة وجبيل)	١٢٠٠
المركز الطبي لوزارة الدفاع والطيران في الخرج	٣٥٠٠
شبكة النقل الطبي الجوي لوزارة الدفاع والطيران	١٠٠
مخازن المواد الطبية لوزارة الدفاع والطيران	١٥٠٠
توسيع مستشفى الطائف	١٩٠٠
القسم الثاني من انشاءات الدعم الطبي (تبوك، خميس مشيط ، جدة)	٣٠
مدرسة التدريب البدني والنقل الجوي (تبوك)	١٦٩
ثكنات اضافية (تبوك)	١١٣
اسكان عائلي (خميس مشيط)	١٥٠
مركز المشاة (خميس مشيط)	٢١٣
مركز المدفعية (خميس مشيط)	٢١١
ثكنات اضافية (خميس مشيط)	٣٠٠
متحف حربي ومكتبة	٦
ترميم مقر القيادة في وزارة الدفاع والطيران (الرياض)	٣٥

بناية مقر القيادة للقوة الجوية (الرياض)	١٢١
توسيع اكاديمية الملك عبد العزيز الحربية	٢٠٠٠
مركز العمليات المشترك	١٢
برنامج ادارة عربات الحرس الوطني	٣٥٧
برنامج تحديث الحرس الوطني	٨٩٣
مركز القيادة العامة للحرس الوطني	١٥٦
موانيء عسكرية لوزارة الدفاع والطيران	٣٠٠
اكاديمية القوة الجوية السعودية (لم يحدد الموقع بعد) (ستصل الكلفة ما بين مليار ومليارين)	٢٥
الجزء الخامس من صواريخ بيس هوك	٣٠٠
المجموع	١٦٩٤٤ مليون دولار

ومن الناحية السياسية وكما سبقت الاشارة اليه فان الولايات المتحدة تؤمن من خلال الامدادات العسكرية من ترسانتها وترسانات حليفاتها الغربيات ، علاقات سياسية تبدو ، من وجهة نظر المصالح الامبريالية ، علاقات مثالية قد لا تتوافر ، في شكلها الخليجي في اية منطقة اخرى من العالم . وعبر هذه الامدادات تتوافر ضمانات استمرار بلدان الخليج مرتبطة بالقوى الامبريالية عسكريا فحسب ، بل سياسيا واقتصاديا ، وكذلك ضمانات منع دخول أية قوى اخرى منافسة ، وبديلة ، بدون رضاها ، وبشكل قد يسهم في زعزعة نفوذها السياسي او اضعافه . وتتوافر ، وعبر التحكم في حجم شحنات الاسلحة ، وقطع الغيار وخدمات التدريب والصيانة ، ضمانات مادية لاستمرار « تلاؤم سياسات

الدول الخليجية الداخلية والخارجية مـع سياسة ومصالـح الولايات المتحدة . ان هذا لا يساهم في تقوية سيطرة الولايات المتحدة على الخيارات العسكرية (كامكانيات مساهمتها في معارك المواجهة مع اسرائيل) فحسب ، وانما ايضا ، يؤثر على مقدرتها على الحركة المستقلة سياسيا او اقتصاديا »18.

وتبرز اهمية هذه الحقيقة في ظل التغيرات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة جنوب غربي آسيا ، بشكل خاص ، في السنوات القليلة الماضية . والتي يبرز منها استقرار النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية والانجازات الثورية التي حققتها شعوب هذه المنطقة وخاصة في افغانستان وايران . علاوة على مجمل التطورات على صعيد العالم . اذ تتزايد اهمية الخليج ، استراتيجيا ، بتزايد ضعف ركائز النظام الامبريالي . وبتزايد حدة الازمة التي تعاني الانظمة الراسمالية منها ، سواء من الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ، او من اوروبا الغربية واليابان ، وبسبب اشتداد التناقضات السياسية والاجتماعية في هذه البلدان والتي تجد في نمو الحركة الديمقراطية والمعادية للحرب وللاحتكارات تعابير متعددة الاشكال عنها وبسبب الانجازات المتقدمة للاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية في المجالات العلمية والاقتصادية والعسكرية ، والتي تقدم نماذج اخرى ، بديلة ، للتطور الاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي لشعوب بلدان العالم الثالث حيث يتكرس في العديد منها انظمة وطنية ومعادية للامبريالية ، وبسبب تنامي حركة التحرر الوطني وتصاعد نضال بقية شعوب العالم الخاضعة من اجل التخلص

من الهيمنة الامبريالية واثارها .

واخيرا ، وفي اطار تكريس النفوذ السياسي للولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات في منطقة الخليج ، تلعب برامج التدريب الواسعة ، دورا بارزا ، وان لم يلق الاهتمام اللازم من قبل متتبعي اشكال النفوذ الامبريالي في تلك المنطقة .

تسهم برامج التدريب ، بجوانبها العسكرية وجوانبها غير العسكرية ، في تأكيد الترابط ما بين المؤسسات العسكرية الخليجية وما بين المؤسسات العسكرية في البلدان المصدرة للسلاح والمعدات . ولا تقتصر اهمية برامج التدريب في نتائجها المباشرة والآنية ، بل تتعداها في كونها تضع القيادات العسكرية في هذه البلدان* ، مثلها في ذلك مثل بقية بلدان العالم الثالث التابعة ، تحت التأثير المباشر للتلقين السياسي الملائم لتوجهات السياسة الامبريالية في المنطقة . وكما ويساهم هذا الارتباط « الشخصي » ، كما اكدت الاحداث في ايران ابان التحركات الشعبية قبل سقوط الشاه وكذلك الاحداث التي تلت انتصار الثورة فيها (علاوة على امثلة عديدة منها الطغمة العسكرية التي اطاحت بنظام الرئيس سلفادور الليندي في التشيلي ، وغيرها) ، في تقديم احتياطي من النخبة العسكرية قادر على السعي لمنع تهديد المصالح الحيوية للامبريالية ، واعادة وضع الامور في نصابها « الصحيح » .

تجدر الاشارة هنا الى شهادة الجنرالفيش أمام اللجنة الفرعية للشؤون العلمية والامن العالمي ، التابعة لمجلس النواب الاميركي ، مقتطفا الدكتور لوفيفر من معهد

اداة قليلة التكاليف وقليلة الخطر للسياسة الخارجية ، خدمت مصالح الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار في داخل الدول المعنية ، ووفرت قناة ثمينة للاتصال وللتأثير في نخبة هامة ، وخاصة في العالم الثالث .

لقد شمل البرنامج أكثر من ٤٥٠ الف ضابط وعنصر في سبعين دولة حليفة وصديقة . تدرب اغلبهم في الولايات المتحدة ، على اكثر من الفين صنعة مختلفة ، من ميكانيك العربات ومسك الدفاتر الى علوم الكومبيوتر والادارة المتقدمة .

لقدَ حسن البرنامج من قدرات المؤسسات العسكرية المستلمة وقابليتها المهنية وجاهزيتها . (كما اقامت ، وهذا ربما كان أهم من كل ذلك ، حلقة تواصل مستمرة ما بين الولايات المتحدة وبين القيادات العسكرية في تلك الدول ، وهم الذين قد يصبحون ، فيما بعد ، في مراكز المسؤولية السياسية » 19 .

ولاهمية دورات البرامج التدريبية هذه فان مسؤولي البنتاغون يعملون مع مسؤولي البلدان المعنية كما يقول الجنرال فيش في نفس الشهادة (ص ٥٤)« على تخطيط من سيضعون في هذه الدورات ، وماذا سيفعلون بهم بعد انتمائهم » . ولهذا فليس من المستغرب أن يشير الجنرال فيش ، بكل اعتزاز ، (ص ٤٦) الى ان « كلية القيادة والاركان العامة التابعة للجيش الاميركي تستقبل طلابا اجانب منذ سنين عدة ٥ ومن بين هؤلاء أصبح عشرون رؤساء دول ،

و ١٥٣ نائبا ووزير وسفيرا ، و ١٥٢ رئيسا للاركان . اما كلية القيادة والاركان الجوية فلقد اصبح ١٧٪ من خريجيها جنرالات ، و ٢٩٪ قادة اسلحة طيران ورؤساء شركات طيران وقادة قواعد جوية وسفراء وفي مستوى وزراء ، واصبح ٢٥٠ متخرجا من كلية الحرب البحرية اميرالات ، و٤٢ قادة الاسلحة البحرية في بلدانهم ، اما خريجوا دورات مشاة البحرية المهنية فمن بينهم ٦ اميرالات و٤٨ جنرالا ، واصبح ١٨ منهم قادة و نواب قادة لهذا السلاح من بلدانهم ».

تلعب برامج التدريب في الخليج ذات الدور الذي يفترض مسؤولوا البنتاغون ان تلعبه في بلدان السلاح الاميركي خلال الاربع سنوات من ٧٢ — ١٩٧٦ ما يزيد قليلا على ٥٨٨ مليون دولار كان هناك في عام ١٩٧٦ حوالي ١٥٠٠ عسكري كويتي يتلقون التدريب في الولايات المتحدة . وحسب تقرير فريق المسح الاميركي المشار اليه ، فان ٧٠٪ من هؤلاء كانوا يتدربون ضمن برامج هوك وطائرات سكاي هوك . وكان من المتوقع ان يتم تدريب ما مجموعه ١٨٥٠ كويتيا آخر (الجيش الاميركي يدرب ٧٢٠ كويتي ، والبحرية الاميركية ٩٥٠ ، كما سيقوم السلاح الجوي الاميركي حسب الخطط الموضوعة بتدريب ٩٠٪ من افراد القوة الجوية الكويتية . هذا عدا عن وجود عدد من الضباط الاجانب من بينهم (في عام ١٩٧٦) ١٢٥ ضابطا بريطانيا مشغولون بتدريب القوات الكويتية .

أما في السعودية فان كافة برامج التدريب للقوات المسلحة السعودية (الجيش والطيران والبحرية وحرس الحدود والسواحل علاوة على الحرس الوطني) تحت اشراف مباشر

من بعثة التدريب العسكرية الاميركية USMTM . وبلغ عدد مستشاري التدريب الاميركيين التابعين لوزارة الدفاع الاميركية في عام ١٩٧٦ حوالي اربعة الاف اميركي (لا يشمل الرقم الاميركيين العاملين في الاشراف على الانشاءات والمنشاءات العسكرية . كما لا يشمل مستاري التدريب التابعين لمؤسسة فينيل والتي تشرف على جزء من تدريب قوات الحرس الوطني) .

كما ويقوم المستشارون الاميركيون في السعردية بتدريب افراد تابعين للقوات المسلحة من الدول الخليجية الصغيرة كالبحرين وقطر والامارات المتحدة . الا ان الكوادر القيادية والوسطى من هذه القوات يتم تدريبها في الولايات المتحدة ذاتها ، علاوة على بريطانيا وفرنسا . ولقد شملت الدورات التدريبية وزراء الدفاع ورؤساء اركان وكبار ضباط هذه البلدان . ويؤكد هذا الاهتمام الخاص بأن الولايات المتحدة تولي الاهمية الفائقة لبرامج التدريب في توثيق الارتباط ما بين قيادات المؤسسات العسكرية الخليجية ، (وحتى على المستوى الشخصي) ، وبين المؤسسة العسكرية الاميركية ، ولضمان استيعاب هذه القيادات لطريقة التفكير العسكري الاميركي وتلائمها معه .

ولعل أفضل من عبر عن هذه الاهمية الفائقة هو روبرت مكنمارا وزير الدفاع الاميركي ابان الحرب الفيتنامية حين قال في شهادة له امام لجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب الاميركي في ١٩٦٣ .

« ربما كان اعظم مردود لاستثماراتنا في مجـــال المعونة العسكرية يأتي من تدريب الضباط المختاريـــن والمختصيـــن الاساسيين في مدارسنا العسكرية ومراكزنـــا التدريبيـــة في الولايات المتحدة وفي الخارج لان هؤلاء الطلاب يتم انتقائهـــم في بلدانهم ليصبحوا مدربين عند عودتهم اليها . انهم قـــادة المستقبل ... ولست في حاجة للافاضة حول قيمة أن يكـــون هناك في مواقع القيادة رجال لديهم معرفة مباشرة بكيف يعمل الاميركيون وكيف يفكرون . انه أمر لا يقدر بثمن ان يكون لدينا أصدقاء من بين هؤلاء الرجال »[20] .

المصادر

1. Collins, John M & Mark, Cayde R.
Petroleum Import From the Persian Gluf : Use of U. S. Armed Forces Supplies, Library of Congress, C. R. S, Washigton D. C. 1979, p. 2.

2. Hurewitz, **The Persian Gulf After Iran's Revolution,** Foreign Policy Association, N. Y. 1979, p. 12.

٣ - معهد الانماء العربي ، فرع لبنان « المصالح الامبريالية الاقتصادية في الوطن العربي » بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٥ .

4. Middle East Annual Review, 1978, p. 325.

5. Middle East Annual Review, 1978, p. 245.

6. Source: Middle East Annual Revilw, 1978,p. 245.

7. Source : U. S. Congress, House of Representatives. **Proposed Foreign Military Sales to Middle Eastern Countries** 1976 Hearings befor the sub-pcommittee on International political & Military Affairs, of the committee on înternational Relations, Washington, U. S. G. P. O., 1976, p. 83.

٨ ـ (عالم النفط ، العدد ١٩٧٨/٦.) .

9. U. S. Congress, House of Representatives, **United States Arms Policies in the Persian Gulf and Red Sea Area : Past, Present and Future,** Report of a staff Survey mission to Ethiopia, Iran and Arabian Perninsula, U. S. G.P.O., Washington, 1977.

١٠ ـ (هوريويتز ص ١٢ ـ ١٣) .

11. U.S. Congress, House of Representatives, **Proposed Foreign Military Sales to Middle Eastern Countries -** 1976, Hearings. U.S.G.P.O., Washington, D.C. p. 39.

12. NACIA'S, **Latin America & Empire Report vol.IX,** No. 2 1975, p. 15.

13. U.S. Congress, House of Representatives, **Proposed Aircraft Sales to Israel, Egypt & Saudi-Arabia,** Hearings, U.S.G.P.O. Washington D.C. 1978, pp. 273 - 276.

١٤- نفس المصدر ، ص ١٤١ .

15. U.S. Congress, Senate, International Security Assistance programs, Hearings, U.S.G.P.O., Washigton, D.C. 1978, p.670.

16. Source: Preiss K. Some Modern Aspects of Technology and regional Planning in the Defense of Israel, **Middle East Review,** vol. XI. N.1. 1978.p. 35.

17. Source: U. S. Congress, House of Representatives, **Review of the President's conventiongl Arms Policy,** Washington, D.C. 1978. p. 42.

١٨- خالد عبد الله ، تكديس الاسلحة ، ص ٧٧ .

19. U.S. Congress, House of Representatives, **Foreign Assistance Legislation for fiscal year 1978, part 2,** hearings, U.S.G.P.O, Washington D.C. p.35.

20. U.S. Congress, House of Representative, **Foreign operations Appropriations for 1963 part 1,** Hearings, U.S.G.P.O. Washintton, D.C. p. 359.

-٢-

التواجد العسكري الامريكي
المباشر في
بلدان الخليج العربية

نتيجة للطبيعة الخاصة للامدادات العسكرية الامريكية، ومن الدول الاخرى الاعضاء في حلف الناتو الى دول الخليج فان التواجد العسكري الامريكي والاوروبي الغربي على شكل خبراء ومستشارين عسكريين ، تواجد ملحوظ . ويتزايد هذا التواجد العسكري منذ حصول بلدان المنطقة على استقلالها في أعقـــــاب الانسحاب البريطاني من الخليج في بدء السبعينات .

الا أن هذا التواجد لا يأخذ ، دائما ، أشكالا علنية وصريحة. ففي الكويت ، على سبيل المثال ، لم تسمح الحكومة الكويتية، ولاسباب تتعلق بمخاوفها من ردود الفعـــل المحلية والعربية ،

باعطاء الاسم الحقيقي للمكتب العسكري الامريكي الذي يتولى في الكويت عمليات الاشراف والتنسيق المتعلقة والمرتبطة ببرامج تسلحها من الولايات المتحدة الامريكية ، وخاصة برامج صواريخ هوك وسكاي هوك . ويرأس هذا المكتب ، الذي تتكفـــل الدولة الكويتية بكافة مصروفاته ، ضابط امريكي برتبـــــة كولونيل يساعده ما بين ١٥ الى ٢٠ مستشارا امريكيا ولقد اتفق الطرفان الحكوميان ، الامريكي والكويتي ، على اختيار اسم « بريء » لهذا المكتب ، وهو « مكتب الولايات المتحدة للارتباط ، الكويت»

U.S. Liaison office, Kuwait

وحيث أن هذا التواجد العسكري الامريكي لا يأخذ أشكالـه الصريحة والعلنية الا في حالتين هما السعودية والبحرين (وكذلك عمان ، مؤخرا) فاننا سنحصر اهتمامنا في بعض جوانب هـــذا التواجد العلني والصريح من هذين البلدين .

السعودية :

تعتبر اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة في عام ١٩٥١ بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، البداية الحقيقية للارتباط العسكري المباشر ، ذي التاريخ الطويل ، ما بين البلدين . فعلاوة على تمكين الولايات المتحدة الامريكية من الحصول على حق « استئجار » قاعدة الظهران ، في المنطقة الشرقية من السعودية مقابل المعدات والذخائر والاستشارة الامريكية المقدمة عن طريق « برنامج المعونة العسكري الامريكي » ، بالاضافة الى تقديم خدمات التدريب على استخدام تلك المعدات العسكرية المتواضعة التي تضمنتها تلك المساعدات .

لم يكن اعتماد الولايات المتحدة الامريكية، ضمن استراتيجيتها الكونية لاحتواء الجزء الاشتراكي من العالم ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، اعتمادا كبيرا . كما أن الحماية اللازمة لابار النفط ولخطوط نقله ، من المخاطر الداخلية والخارجية ، كانت متوافرة بشكل أكثر فاعلية عبر التواجد العسكري البريطاني الممتد من مياه الخليج مرورا بمستعمرة عدن والمعسكرات البريطانية في قناة السويس والبحر الابيض المتوسط . فلقد استطاع التواجد العسكري المباشر ، في كل من قاعدتي الشعيبة والحبانية في العراق ، والبحرين والشارقة ، أن يفرض الامن في تلك المنطقة الحيوية من العالم .

ومن الجهة الاخرى كانت الولايات المتحدة الامريكية أكثر اعتمادا على قواعدها في كل من الباكستان وتركيا ، والبحر الابيض المتوسط ، ضمن حزام من القواعد يهدف الى احتواء

الاتحاد السوفياتي ، ولهذا لم يتعد الدور المنوط بالقاعدة الامريكية في الظهران تقديم الاسناد اللازم للقيادة الجوية الاستراتيجية الامريكية • U.S. Strategic Air Command

علاوة على ذلك ، لم يكن الوضع الداخلي في السعودية يفترض الحاجة الى مؤسسات عسكرية متطورة • ولهذا ظلت القوات المسلحة فيها ، ولفترة طويلة ، مكتفية بما تحصل عليه من معدات وذخائر عبر « برنامج المساعدات العسكرية الامريكية» من مخلفات الجيش الامريكي • وعلى ما تقوم به فرقة الهندسة التابعة للجيش الامريكي من انشاءات عسكرية لحساب القوات المسلحة السعودية •

لقد كانت بداية نشاط فرقة الهندسة التابعة للجيش الامريكي ، قيامها في عام ١٩٥١ ببناء مطار الظهران المدني ، والذي أصبح أحد المواقع التي انتشر منها التواجد العسكري المباشر للولايات المتحدة •

استمرت الفرقة الهندسية المذكورة في الاشراف على الانشاءات العسكرية السعودية لفترة امتدت لمدة عشر سنوات ، انتهت بانتهائها من اعادة بناء مطار الظهران المدني •

انقطع نشاط فرقة الجيش الامريكي الهندسية لمدة أربع سنوات تميزت ، على الصعيد العربي ، بنهوض ملحوظ لقوى حركة التحرر الوطني العربية وبتزايد العداء للامبريالية الامريكية ورفض لاستخدام الاراضي العربية كقواعد عسكرية في خدمة أغراضها العدوانية في المنطقة العربية وما ورائها • كما تميزت على الصعيد السعودي الداخلي ، باشتداد النزاعات ضمن العائلة

المالكة السعودية ، من جهة ، وبتنامي حركة المعارضة الشعبية التي استطاعت بعض أطرافها اجتذاب عناصر ذات أهمية من العائلة المالكة لتنضم اليها ·

شهدت فترة انقطاع نشاط فرق الجيش الامريكية الهندسية في المملكة السعودية ، من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ عددا من المستجدات التي تركت اثارها الواضحة على الساحة المحلية والاقليمية ، سياسيا واقتصاديا · فبعد خروج عبد الناصر على رأس حركة التحرر الوطني العربية ، منتصرا ، من المعارك المتعددة في مواجهة الرجعية العربية والقوى الامبريالية ، وبعد انهيار حلف بغداد وتعزز النظام الجمهوري في العراق وانهيار نظام الامامة في شمال اليمن ، وصمود الثورة الشعبية في الجزائر ، واتساعها في اليمن الجنوبية ، وبروز منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك) وما آشار اليه هذا البروز من امكانيات جديدة ، محتملة ، للدول النفطية ، ومن بينها السعودية ، شهدت المنطقة بدايات هجوم مضاد من القوى الامبريالية، وخاصة الامريكية، يهدف الى احتواء هذه المستجدات ، وما ارتبط بها من تأثيرات ، والى اعادة تكريس الوضع المهيمن للامبريالية على المنطقة وخيراتها· ومع أن المتتبع لا يمكن الا أن يلاحظ أن هذا الهجوم الامبريالي المضاد قد أخذ أخطر آشكاله بالنسبة لحركة التحرر الوطني العربية في حرب يونيو عام ١٩٦٧ وما رافقها وتلاها ، الا أن هذا الهجوم قد سبقته عدة خطوات ، لاعادة تعزيز مواقع الامبريالية ، ومن أبرزها تقوية الالة العسكرية الاسرائيلية وتعزيز قدراتها من جهة واعادة ترتيب الاوضاع الداخلية في بلدان المنطقة الخاضعة للنفوذ الامبريالي · يبرز من بين هذه الاخيرة ، العمل على

حسم النزاعات الداخلية في السعودية بيـــــن مختلف الاطراف المتنافسة في العائلة المالكة • ولقد جاء تنضيب الامير فيصل بن عبد العزيز ، ملكا على السعودية ، بعد ازاحة أخيه الملـــك سعود، وتقسيم أدوات السلطة بشكل متكافيء ومتوازن بين بقية الاطراف ذات الاهمية في العائلة ، كخطوة هامة في مجال تثبيـت استقرار الاوضاع الداخلية ، ولجعل السلطة السعودية أكثر قدرة على التحرك ضمن هامش المخطط الامريكي في المنطقة •

تبلورت في عام ١٩٦٥ نتائج هـــذه التطورات المستجدة ، داخليا واقليميا ، سياسيا واقتصاديا ، فيما يتعلق بالتواجـــد العسكري الامريكي في المملكة السعودية من خلال التوصل الــى اتفاق بريطاني - امريكي على توفير الامكانيات المطلوبة ، سواء من حيث المعدات والعتاد العسكري ، أو من حيث خدمات التدريب والصيانة ، لخلق قوة عسكرية سعودية ذات تأثير يتواكب مـــع تأثير المملكة السعودية السياسي المتزايد نموا • ولقد كان أهم نتاج ذلك الاتفاق البريطاني - الامريكي في هذا المجال هو حصول المملكة السعودية من بريطانيا على طائرات اللايتنغ الاعتراضية وأجهزة رادار وأدوات اتصال متطورة ، علاوة على ذلك فلقـــد تضمنت صفقة اللايتنغ تعهدا بريطانيا بتقديم خدمات المشورة والتدريب والصيانة لسلاح الجو الملكي السعودي عبر مؤسسة نصف حكومية هي بريتيش ايركوربوريشن وما زالت هـــذه المؤسسة تقوم بنشاط هام لصالح سلاح الجو الملكي السعودي •

في البدء ، لم تكن المشاركة الامريكية المباشرة في بنـــاء المؤسسة العسكرية السعودية ، مشاركة كبيرة • الا انه سرعان ما بدأت تلك المشاركة تنمو بشكل ملحوظ كميا ونوعيا • فبعـد

فترة الانقطاع ، ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، عادت الولايات المتحدة ومؤسساتها العسكرية وشبه العسكرية لمزاولة نشاطها في المملكة السعودية ، وكجزء من اتجاه جديد تميز بتوسيع ذلك النشاط ليشمل ، علاوة على الانشاءات ذات الطابع العسكري المحض كالمطارات وثكنات الجنود وما الى ذلك ، والانشاءات المرتبطة بذلك كالمستشفيات العسكرية وشق الطرق ، علاوة على الامدادات العسكرية وتقديم « خدمات المشورة والتدريب والصيانة » .

تم تدشين هذا الاتجاه الجديد في العلاقات الامريكية - السعودية بتوقيع اتفاقية عام ١٩٦٥ والتي تعهدت الولايات المتحدة الامريكية بموجبها تقديم « مساعدات هندسية » الى المملكة السعودية وقواتها المسلحة . ولم تكن هذه « المساعدات الهندسية » الا البداية في سلسلة ، لم تنقطع حتى الان ، شملت كافة جوانب المؤسسة العسكرية السعودية ، بما في ذلك المعدات والعتاد والتدريب والادارة والصيانة والتخطيط .

يبرز من بين المشاريع الاولى الهامة التي قامت بها الولايات المتحدة ، ما تعاقدت عليه مؤسسة ريتيون حول تقديم البطاريات الاساسية لصواريخ هوك . وكذلك ما تعاقدت فرقة الجيش الامريكي الهندسية على تقديمه من « خدمات » . وتشمل هذه الخدمات : تقديم الاستشارات والقيام بالمسوح الاولية ومسوح المتابعة والتقييم ، وادارة المشاريع ، وتقرير من شركات التعهدات ومقاولات الانشاء التي سيعهد اليها بتنفيذ هذا المشروع أو ذاك من مشاريع المؤسسة العسكرية السعودية . وبالمقابل ، تكفلت الحكومة السعودية بدفع كافة مصاريف فرقة

الهندسة المذكورة ، المرتبطة « بمشاريع سعودية ، خارج البلاد وداخلها » .

أشرنا ، فيما سبق ، الى أن ذلك الاتفاق لم يكن الا الجزء البارز من جبل جليدي ، أخذ ينمو مع السنوات . فلقد شهدت أعمال الفرقة المذكورة توسعا كبيرا منذ توقيع اتفاقية عام ١٩٦٥ وأخذت هذه الاعمال تشمل بالاضافة الى ما هو « اعتيادي » كتشييد المعسكرات وثكنات الجنود والمطارات ومباني المدارس والمستشفيات ومقرات القيادة في العاصمة وفي المناطق ، لحساب كل من وزارة الدفاع والطيران، ووزارة الداخلية وقيادة الحرس الوطني ، فانها شملت ، أيضا ، مشاريع كبرى ذات طابع مدني كشق الطرق الرئيسية وبناء الموانيء العميقة على طرفي شبه الجزيرة العربية المطلين على البحر الاحمر والخليج العربي .

ولربما يشير الى حجم هذا التوسع الحاصل في عمليات فرقة الهندسة التابعة للجيش الامريكي في السعودية معرفة أن أكثر من نصف العاملين فيها ، خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية، يعملون في الوقت الحاضر في المملكة العربية السعودية .

كما أن اخر أرقام متوافرة (١٩٧٦) تشير الى أن الفرقة المذكورة تقوم بتنفيذ ، أو الاشراف على تنفيذ ، مشاريع مختلفة بلغت قيمتها مبلغا يصل الى سبعة عشر مليار دولار . الا أن الملاحظة الواجب تأكيدها ، هنا ، ان ما تقوم به الفرقة من مشاريع في السعودية ، يتطلب ، حسب التوقعات الرسمية الامريكية . تواجد عناصرها في السعودية الى نهاية ١٩٨٦ ، على الاقل ، وتشير التوقعات ذاتها الى أن عدم وجود ما يشير الى

اتجاه هذا التواجد الى النقصان أو الانتهاء بعد انتهاء المشاريع المتعاقد عليها حاليا .

تنقسم المشاريع التي تقوم فرقة الهندسة المذكورة في الوقت الحاضر بها على الشكل التالي (حسب معطيات ١٩٧٢) :

مرحلة المشروع	القيمة بملايين الدولارات
١ - مشاريع تم انجازها	٥٧٢ر٢
٢ - مشاريع تحت الانجاز	١٧٢٣ر٤
٣ - مشاريع مطلوب تقديم مقترحات حولها	٧٩ر٣
٤ - مشاريع مطلوب تقديم تصميمات لها	٩٥٠٨ر٩
٥ - مشاريع في مرحلة التخطيط	٥٩٠٧
(مجموعة قيمة المشاريع)	١٧٧٩١ر١
٦ - مشاريع مقترحة ولم تتم الموافقة عليها حتى الان	٢٠٣٦
الاجمالي	١٩٨٢٧ر١

ويقسم خبراء الكونغرس مشاريع فرقة الهندسة الامريكية في السعودية الى خمسة أقسام رئيسية وسنتعرض لها باكبر قدر من الايجاز :

اولا : برامج المساعدة المعمارية والهندسية :

تشمل هذه البرامج تشييد المعسكرات ومنازل سكن الجنود والضباط وعائلاتهم ، والمدارس والمراكز الطبية في كل من تبوك وجدة وخميس مشيط والبطين « بشكل أساسي » . وتبلغ حصة شركات التعهدات والمقاولات الانشائية الامريكية الخاصة حوالي ٢٥ بالمئة من قيمة التعهدات التي تتطلبها هذه البرامج .

وتتشارك في الباقي شركات يابانية وكورية جنوبية وأوروبية غربية ، أما بشكل منفرد أو بالمشاركة مع شركات امريكية أو سعودية .

ثانيا : برنامج توسيع السلاح البحري السعودي :

تعمل فرقة الهندسة الامريكية علىتعميق الموانيء السعودية في كل من الدمام وجبيل وجدة . كما تقوم بانشاء مقر القيادة البحرية في الرياض !! وتشكل التعهدات المخصصة لهذا البرنامج حوالي خمس العمل المطلوب من فرقة الهندسة .

ثالثا : برنامج الحرس الوطني العربي السعودي :

يتطلب تنفيذ وتصميم وتخطيط مشاريع الانشاءات الخاصة بالحرس الوطني السعودي ما يتراوح بين ٥ بالمئة الى ١٠ بالمئة من نشاط فرقة الهندسة الامريكية في السعودية . ولقد قامت الفرقة بالفعل بانشاء عدد من المعسكرات المؤقتة كما تعمل على تشييد عدد اخر من المراكز والمنشآت ضمن ما يسمى ببرنامج تحديث الحرس الوطني السعودي والذي سنتعرض له بتفصيل اكثر فيما بعد .

رابعا : برنامج صواريخ ((بيس هوك)) :

تعمل الفرقة الهندسية أيضا على استكمال البنى التحتية اللازمة لانجاح قيام السعودية باستخدام طائرات ف ـ ٥ . كما وتقوم الفرقة بمراجعة التصاميم والتأكد من نوعية التصنيع ،

« وتقوم بالتنفيذ شركة جورج فوللر وهي احدى الشركات التابعة لنور ثروب كما تقوم السرية ٢٢ التابعة لسلاح الجـو الامريكي بادارة البرنامج » .

خامسا : برنامج المدفعية السعودية :

تعهدتشركه سعودية امريكية للصيانة Bendix - Siyanco بالتلزيمات المرتبطة بهذا البرنامج ، الذي تقوم فرقة الهندسة الامريكية بادارته .

من الواضح أن نشاط الفرقة الهندسية الامريكية في السعودية نشاط واسع ويمتد ليشمل كافة جـــوانب المؤسسة العسكرية ، ويكتسب هذا النشاط أهميته وخطورته من حيث أنه يشمل كافة البنى التحتية للمؤسسة العسكرية السعودية ومن حيث « أن السعوديين يثقون بعمل الفرقة وانهم أصبحوا يعتمدون عليــه طوال الخمسة والعشرين سنة الماضية » (كما انهم) « مرتاحون لسبب اعتمادهم على عون ومشورة الفرقة » ★ .

واخيرا ، ان التواجد العسكري الامريكي في السعودية لا يقتصر على تلك الجوانب التي تعرضنا لها ، من خلال الوصف المختصر لنشاط فرقة الهندسة التابعة للجيش الامريكي ، فهو يشمل جميع جوانب المؤسسة العسكرية السعودية ، كما أسلفنا، بل أن من المعروف أن الحكومة السعودية قد أوكلت أمر تدريب قوات الحرس الوطني ، لمواجهة التهديدات باحتلال منابع النفط، الى مؤسسة فينيل الامريكية بعقد بلغت قيمته حسب اتفاقيــة

★ تقرير فريق المسح الامريكي لعام ١٩٧٦ ، ص ٣٠ .

١٩٧٦ حوالي ٧٧ مليون دولار ، رغم أن تلك التهديدات باحتلال منابع النفط كانت صادرة من جهات عليا مسؤولة في الادارة الامريكية .

كما انه من المعروف أن اجتماع ٤-٦-١٩٧٤ ما بين الامير فهد وهنري كيسنجر ،أسفر عن توقيع اتفاقية الثامن من يونيو ١٩٧٤ والتي أرست قواعد « اللجنة المشتركة للتعاون الامني ». Joint Committee For Security Cooperation (JCSC) . وهي اللجنة المكلفة بالتنسيق ما بين المؤسستين العسكريتين الامريكية والسعودية في مجال « الامن الاقليمي » المتعلق بالمنطقة وكذلك مناقشة ومتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من اللجان الفرعية المختصة حول كافة الجوانب المتعلقة بالحفاظ على الاوضاع القائمة في بلدان المنطقة ، علاوة على دراسة وتنفيذ التوصيات المتعلقة باحتياجات المؤسسة العسكرية للسعودية .

قوة الشرق الاوسط الاميركية في البحرين

اما بالنسبة للبحرين :

تحتل البحرين موقعا ذي أهمية خاصة عند دراسة التواجد العسكري الامريكي في الخليج ، لكننا يجب أن نسارع الى الاشارة الى أن هذا الموقع الخاص لا يعود الى ثروات البلاد وخيراتها . فالبحرين بالنسبة لجاراتها ، بلد متواضع الموارد .

ان أهمية البحرين تعود أولا وقبل كل شيء الى موقعها الجغرافي ، وبسبب قدم الوجود الامريكي ، العسكري وغير العسكري ، فيها . فالامريكان موجودون في البحرين منذ أكثر من

نصف قرن . وهم موجودون في حقول النفط ، وهم موجودون في مكاتب الدولة والمؤسسات العامة ، وهم موجودون في مكاتب فرق السلام الامريكية ، وفي صورة خبراء ومستشارين تقنيين في مختلف مجالات النشاط الاهلي والحكومي ، في مشاريع الاسكان في الادارات الحكومية ، في التخطيط ، في المصارف ، وفي الاجهزة المسؤولة عن الشبيبة . والامريكان موجودون بالاضافة الى كل ذلك في مكاتب وادارات فروع وممثليات مختلف الشركات التابعة للاحتكارات العالمية ، والتي تتخذ من البحرين مركزا لعملياتها ونشاطاتها في منطقة الخليج وما ورائها . بالاضافة فان أهمية البحرين بالنسبة للسياسة الامريكية في الخليج تكمن في وجود القاعدة الامريكية في الجفير ، وهي القاعدة التي يقع فيها مقر قيادة قوة الشرق الاوسط الامريكية . U.S. Mideas Force.

لقد تأسست قوة الشرق الاوسط ، كما هو معروف ، في عام ١٩٤٩ . وبدأت في استخدام قاعدة الجفير منذ تأسيسها بالاتفاق مع البريطانيين الذين كانوا يهيمنون على البلاد انذاك . وتتأكد أهمية هذه القوة من خلال التقارير الرسمية الامريكية التي تشير الى انها ، أي هذه الفرقة ، بالرغم من صغر حجمها ، كانت مسؤولة عما تسميه التقارير المشار اليها بحماية المنطقة الشاسعة الممتدة من المحيط الهندي والبحر الاحمر والبحر العربي والخليج . كما أن استمرارها طوال أكثر من ثلاثين عاما يوضح ، مدى الاهمية التي وضعتها الولايات المتحدة طوال الفترة المنصرمة على المنطقة وعلى فاعلية تلك القوة .

خلال أعوامه الثلاثين كان الوجود العسكري الامريكي يواجه معارضة شعبية مستمرة ومتنامية . ولقد وصلت تعبيرات هذه

المعارضة أوجها في خريف ١٩٧٣ متخذة مختلف أشكال الاحتجاج، واسهمت تلك التحركات الشعبية في اجبار حكومة البحرين على الاعلان عن نيتها في الغاء الاتفاقية المعقودة مع الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ ، وبالتالي الغاء القاعدة ٠

لقد كان ذلك انتصارا واضحا لارادة شعبية مصممة ٠ الا أن الحكومة سرعان ما انقلبت على أعقابها مستفيدة من مجمل أجواء الردة التي سادت المنطقة العربية بعد زيارة نيكسون لمنطقة الشرق الاوسط في ربيع ١٩٧٤ ٠ وهكذا قامت حكومة البحرين في اكتوبر ١٩٧٤ أثناء زيارة وزير البحرية الامريكي ميدندروف للبحرين ووافق على رفع قيمة الايجار السنوي لقاعدة الجفير من ٦٠٠ ألف دولار الى أربعة ملايين دولار « خفضت فيما بعد من عام ١٩٧٧ الى مليونين من الدولارات » ٠

ما انفكت قوة الشرق الاوسط تلعب دورا هاما في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الامريكية ٠ الا أن هذه الاهمية تزايدت بشكل صارخ بعد سقوط شاه ايران ، وبعد بروز الاتجاهات الداعية لاعادة أجواء الحرب الباردة في السياسة الامريكية ٠

لقد جاء سقوط الشاه، بحق ، ضربة للاستراتيجية الامريكية في منطقتنا ولكافة أشكالها ، بما في ذلك سياسة الركيزتين التي اعتمدتهما كشكل متميز يناسب أوضاع الخليج من أشكال تطبيق مبدأ نيكسون ٠

لم تنحصر انعكاسات سقوط الشاه في حدود ايران ، بل تأثرت بها كل زاوية من زوايا منطقتنا ، وبدت الحاجة ملحة أمام كل العائلات الحاكمة ، وأمام مخططي السياسة الامريكية،

الى ضرورة اعادة النظر بشكل جدي من توجهاتهم ونشاطهم . فمن الثابت أن شيوخ المنطقة وامرائها أصيبوا بذعر وخوف من الافاق التي قد يفتتحها تكريس النظـــــام الجديد في ايران واستقراره .

سعت الولايات المتحدة وبسرعة ملحوظة للاستجابة الى هذه المخاوف وتطمين حلفائها وتأكيد ضمانها لبقائهم ولاستمـــرار أنظمتهم . وفي هذا السياق رأينا كارتر يكرر تأكيـــد التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على ما يسميه بـ « أمن واستقـــرار الخليج » هذا الامن وهذا الاستقرار اللذان لا يعنيان في حقيقة الامر الا أمن أولئك الشيوخ واستقرار أنظمتهم وبالتالي استمرار ارتباط المنطقة بعجلة الولايات المتحدة .

وصلت التطمينات الامريكية أوجها من الناحية العسكرية حين أرسل البنتاغون سربا من طائرات ف ـ ١٥ ليستعرض قوة الولايات المتحدة في سماء الرياض وبقية المدن السعودية . كما أسهمت الزيارات التي قام بها هارولد براون في تطمين دول الخليج التي زارها . وحين أعلن براون أستعداد الولايات المتحدة لاستعمال القوة « للدفاع » عن مصالحها . ولقد كان تحرك حاملة الطائرات كونستليشن دليلا على ذلك .

لقد اكتسبت مختلف المشاريع الامريكية لمواجهة الاوضاع الجديدة بعد انهيار النظام الشاهنشاهي في ايران بعدا اضافيا هاما ، بعد قيام هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية في أواخر مارس ١٩٧٩ بالكشف عن وجود خطط محددة لانشـــاء أسطول بحري امريكي « أو ما يطلق عليه بالاسطول الخامس » يكون مسرح عملياته شاملا المنطقة الممتدة من البحر الاحمر حتى

الخليج . واذا كان هناك ثمة غموض يغلف تعبير « المصالح الحيوية الامريكية » في هذه المنطقة أو تلك من العالم ، فان لهذا التعبير معانيه المحددة في منطقتنا . ان المصالح الحيوية الامريكية في الخليج هي نقطة موقعه الاستراتيجي وأسواقه .

ولا يتسع المجال للفوضى من تفصيل أهمية الخليج في المجالات الاقتصادية ، والسياسية والعسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الا أن الجدير بالذكر أن هذه الاهمية الخاصة هي التي جعلت الولايات المتحدة تحتفظ بتواجدها العسكري المباشر ، متمثلا بقواعدها في مصيره بعمان وفي الجفير بالبحرين ، حتى في أوج اعتمادها على الالة العسكرية الشاهنشاهية .

لا تتوافر لدينا معلومات جديدة تفصيلية عن انعكاسات انشاء قوات التدخل السريع على قوة الشرق الاوسط المتمركزة في البحرين الا أن هناك مؤشرات على توسيع وتطوير البنى التحتية الخاصة بقوة الشرق الاوسط في البحرين . فمن جهة أشارت معلومات الى أن حكومة البحرين ، بطلب من الولايات المتحدة ، قد خصصت منطقة قريبة من الحوض الجاف في جزيرة المحرق ، لاستخدامها من قبل السفن الحربية الامريكية التي تتزايد أيام تواجدها في القاعدة الامريكية في البحرين . ويبدو أن التسهيلات التي سيوفرها استخدام الحوض الجاف الضخم في البحرين هي تسهيلات هامة بالنسبة للاسطول الامريكي الذي تتزايد قطعه المتواجدة في منطقة الخليج والبحر العربي والمحيط الهندي . كما تشير معلومات أخرى الى ازدياد في عدد الطائرات العسكرية الامريكية التي تستخدم المدرج العسكري المخصص

للقوات الامريكية في مطار البحرين ، كما يتزايد حجم استخدام هذا المطار وخاصة منذ فشل العملية العسكرية ضد ايران .

تتالف قوة الشرق الاوسط ، في الظروف الاعتيادية ، من ثلاث سفن ، احداها هي سفينة القيادة ، وتكون الباقيتان أحيانا مدمرتين وأحيانا فرقاطتين .

ويتالف بحارة هذه السفن في الظروف الاعتيادية من ٤٧٣ عنصرا من بينهم ٤٨ ضابطا .

وبلغت تكاليف اعاشة هذه القوة عام ١٩٧٦ حوالي عشرة ملايين دولار بما في ذلك قيمة الايجار المدفوع الى حكومة البحرين

ويرتبط بقوة الشرق الاوسط الامريكية ما يسمى بـ « المكتب البحري لمراقبة السفن » ويحتل هذا المكتب حوالي عشرة فدادين في منطقة الجفير .

ويقوم هذا المكتب بمهمات الحلقة اللوجيستيكية ، اذ يتولى كافة المسؤوليات المتعلقة بتوفير المؤن والمعدات والذخيرة من المواد التي تتطلبها قوة الشرق الاوسط . كما ويوجد في القاعدة الامريكية في الجفير ما يسمى بـ « مكتب وزارة لمراقبة نوعية الوقود » . ولهذا المكتب ، أهميته الخاصة على الرغم من قلة عناصره ، اذ يتولى تنسيق امدادات الوقود والتحقق من نوعية الوقود المستخدم من قبل الوحدات العسكرية المرابطة أو العابرة في مياه العمليات الممتدة من المحيط الهندي الى البحر العربي والبحر الاحمر والخليج .

هناك عدة جوانب لابراز أهمية التواجد العسكري في البحرين متمثلا في قوة الشرق الاوسط ومن بين هذه الجوانب حسبما تذكر المصادر الامريكية الرسمية .

١ ـ الجانب اللوجيستيكي ، وتامين الدعم العسكري كلما كان ذلك مطلوبا ٠

٢ ـ توفير الامدادات والمؤن والمعدات والذخيرة بأسرع ما يمكن الى الانظمة الحليفة في منطقة عملياتها ٠

٣ ـ تخطيط وتنظيم الزيارات الى الموانيء المختلفة في منطقة العمليات والقيام بالاتصال المباشر بالمسؤولين العسكريين في تلك البلدان ، وجمع المعلوما ت٠

٤ ـ تدريب وتمرين أفراد القوات البحرية لدول منطقة العمليات ، ولقد أخضع لمثل هذه الرحلات التدريبية أفراد من القوات البحرية السعودية والعمانية والكويتية وقطر واليمن الشمالية وكينيا علاوة على القوة البحرية لدولة الامارات العربية المتحدة ٠

٥ ـ المشاركة في المناورات العسكرية والتمارين المشتركة ما بين القوات البحرية الامريكية وحلفائها العسكريين في المنطقة ٠ وتبرز في هذا المجال المناورات المشتركة مع القوات البحرية البريطانية والفرنسية ، علاوة على مناورات حلف السنتو ، تلك المناورات التي بدأت منذ ١٩٥٧ تحت اسم مناورات ميدلنك وشاركت فيها باستمرار وحتى السقوط النهائي للحلف قوات باكستانية وايرانية وبريطانية وامريكية ٠

وتسهم هذه المناورات كما تؤكد بعض التقييمات من اختبار الاستعدادات العسكرية الامريكية وشبكة اتصالاتها وتدريباتها العلمانية وتكتيكاتها ، علاوة على استعدادات حلفائها ٠

لا داعي للتاكيد على أن أهمية التواجد العسكري الامريكي

في البحرين قد تزايدت في الفترة الماضية بتزايد أهمية الخليج ، نفطا وموقعا وسوقا ، بالنسبة للولايـــــات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وخاصة بعد سقوط الشاه ، واندحار المخططـــــات الامبريالية ، وعودة بروز اتجاهات الحرب الباردة في السياسـة الامريكية ، واتخاذها أشكالا أكثر عدوانية ، كما يشهد عليــه الاعلان عن تشكيل قوة التدخل السريع الامريكية ، وكما تؤكد المحاولة الامريكية الفاشلة لغزو الاراضي الايرانية ، تلك المحاولة التي تسترت تحت رداء « المهمة الانسانية » ، والتي لم تكـن الا وجها اخر لشعار الدفاع عن « المصالح الحيويـة للولايات المتحدة الامريكية » ، ذلك الشعار الذي تكرر الاشارة اليه كلما قامت الولايات المتحدة بخطوة عدوانية تجاه شعـوب المنطقة ، منتهكة سيادة الدول وارادتها غير ابهة بالاعراف والقوانيـــن الدوليـــة .

قوة التدخل السريع الامريكية

اتسع حجم « قوة الانتشـــــــار الســــــــــريع » الامريكيـــــــة U.S. Rapid Deployment Force منذ الاعلان الرسمي عن تشكيلها في بداية هذا العام . « كانت معروفة قبل ذلك ، باسم « القوة من طرف واحد » Unilateral Force ، ثم تغير اسمها الـــى « قوة » رد الفعل السريع ، Quick Reaction Force ثم استقرت اخيرا كفرقة الانتشار السريع والتي عرفت عربيا تحت اسم « قوة التدخل السريع » . فعندما تتكامل قواتها ، بشكل نهائي ، في النصف الثاني مـن الثمانينات ، ستكون مكونة من حوالي ١١٠ الاف جندي من مشاة الجيش الامريكي و ٥٠ الف من مشاة البحرية الامريكية ، علاوة

على سرب من الطائرات المقاتلة، وحاملتين من حاملات الطائرات وحسب ما هو معلوم حتى الان فان المعدات العسكرية اللازمة لمشاة البحرية في هذه الفرقة واسلحتها وذخائرها ، ومؤنها ووقودها سوف تكون مخزنة في مراكز ومستودعات موجودة على سطح القواعد العائمة المقرر انشاؤها •

وحسب أرقام الميزانية الجديدة المعلنة، فان الادارة الامريكية تزمع اقامة ١٥ أو ١٦ من هذه القواعد العسكرية العائمة ، بكلفة تصل الى حوالي ٢٨٠ مليون دولار لكل منها • وستحمل كل من هذه القواعد العائمة ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من المعدات والمؤن

أما المعدات التي سيتحملها الجيش الامريكي ، فانها ستكلف مبالغا أكثر بكثير ، وبشكل قد يوازي حجم اسهامه في قوة التدخل السريع •

ويجري الان تطوير الطائرة الضخمة سي اكس الناقلة لتسهيل نقل المعدات والجنود الى أي منطقة من مناطق العالم للقتال • فخلال السنوات القليلة القادمة ، وحسب الخطط العسكرية للبنتاغون ، سيتم بناء حوالي ٥٠ طائرة من هذه الطائرات الضخمة بكلفة تصل الى ١٨٠ مليون دولار لكل منها •

وعلى الرغم من كون هذه الارقام هي أرقام عالية جدا ، الا انها تخدم في توضيح المدى الذي تنوي الادارة الامريكية الذهاب اليه للدفاع عن الامبراطورية ، سواء في منطقة الخليج حيث تتنامى حركة التحرر الوطني ويتزايد تاثيرها ، أم في مناطق أخرى كجنوب أفريقيا حيث تقود القوى الثورية صراعا حادا للاطاحة بالنظام العنصري فيها ، باعتباره أحد أهم ركائز الامبريالية في المنطقة •

لقد سقطت الاردية الاخلاقية والدينية التي تغطت بهـــا سياسة كارتر طوال الفترة الماضية ، كاشفة عن استمرار فـي ذات النهج العدواني المميز للسياسة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولقد اسهم في سرعة سقوط تلـــك الاردية ، مجمل التطورات الحاصلة في مختلف مناطق العالم بشكل عام ، وفي منطقة جنوب وغربي اسيا بشكل خاص . ومن بينها تلـك التطورات التي رافقت ، وتبعت ، سقوط الشـــاه في ايران ، وانتصار الثورة في نيكاراغوا ، وهي تطورات يرى العسكريون الامريكيون ، كما يبدو ، انه كان بالامكان منع حدوثها لو توافرت للولايات المتحدة الامريكية القدرة على التدخل المباشر في كل من ايران ونيكاراغوا لتغيير مسار الامور فيهما .

وفيما يتعلق بمنطقة الخليج ، فلقد سقطت بسقوط الشاه حجر الزاوية في الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة ، تلـــك الاستراتيجية التي كانت تهدف كما تقول مقدمة تقرير نشرته المؤسسة الامريكية لابحاث السياسة العامة★ « الى حماية المصالح الحقيقية الامنية والاقتصادية للولايات المتحدة . ولهذا فعلينـا أن نبحث عن استراتيجية جديدة أكثر استمرارية للولايـــات

★ Pranges, Robert J. & Tahtinen, Dale R., **American Policy Options in Iran and the Persian Gulf**, American Enterprise for Public Policy Research, vol. 1. No. 2, Washigton, D.C .1979.

المتحدة في الخليج . ويتوجب على هذه الاستراتيجية الخليجية الجديدة أن تتجه لخدمة نفس المصالح كما في الماضي ، ولكن عليها ، أيضا ، وكما علمتنا التجربة الايرانية ، أن تقف في وجه الرياح ذات القوة الاعصارية » .

لقد كان تشكيل قوة التدخل السريع نقلة هامة في الاستراتيجية الامريكية . تلك الاستراتيجية القائمة على استخدام مختلف أشكال التدخل العسكري المباشر في شؤون البلدان الاخرى ، اما للحفاظ على أنظمة حليفة قائمة خوفا من سقوطها، تحت ضربات القوى الثورية الناهضة ، واما لاسقاط أنظمة راديكالية ؛ تنتهج سياسة معادية ، أو حتى غير موالية للولايات المتحدة الامريكية وللولايات المتحدة تاريخ حافل بالتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة . وهو تاريخ يشمل حربين طويلتين في كوريا وفيتنام ، بالاضافة الى تدخلات « محدودة » في مختلف أنحاء العالم ، من اليونان الى ايران مرورا بلبنان والدومينيكان وكمبوديا واندونيسيا والكونغو وانغولا وكوبا وغيرها ، ولقد استخدمت الولايات المتحدة قواتها العسكرية لمواجهة حالات « طوارىء » ناشئة في هذا البلد أو ذاك . فلقد أرسلت قوات المشاة الى لبنان وهاييتي ونيكاراغوا ؛ وارسلت المظليين الى الدومينيكان « مجلة أشوز العدد ٣-١٩٨٠ » دون أن نستطرد هنا لذكر مختلف « الحروب السرية » التي شنتها وكالة الاستخبارات المركزية وما زالت تشنها في مختلف المناطق كتلك التي مولتها في لاووس وأنغولا أو في افغانستان وتايلند وغيرها .

الا أن أحداث السنوات القليلة الماضية اكدت حاجة الولايات المتحدة الى خلق قوة خاصة يعهد اليها القيام بمواجهة مهمات

الطوارىء ، المتزايدة ، في ظل نمو حركة التحرر الوطنــي فــي مختلف أنحاء العالم ، وبدون الاضطرار الى استخدام القــوات والمعدات المخصصة للحرب في أوروبا ومنطقة الاطلسي وشمــالي القارة الامريكية، ويرتبط هذا الامر باستراتيجية « الحرب ونصف الحــرب » .

وتعني « استراتيجية الحرب ونصف الحرب » ، باختصار ، أن يكون للولايات المتحدة القدرة على شن حرب شاملة في أوروبا في نفس الوقت الذي تستطيع فيه أن تشن « نصف حرب » في أي مكان اخر من العالم .

وكما سبقت الاشارة اليه فان فكرة تشكيل قــوة خاصة لشن « أنصاف حرب » ليست بالفكرة الجديدة . ففي عام ١٩٦٧ وفي أوج الحرب الامريكية في فيتنام ، وتصاعد حركة الاحتجاج الواسعة ، في الولايات المتحدة ذاتها وخارجها ، ضدها ، اقترح الرئيس جونسون انشاء اسطول قادر على الابحار لاي منطقــة في العالم محملا بمعدات القتال للاستعمال في حالات الطوارىء . الا أن ذلك الاقتراح لاقى الفشل بسبب معارضة مجلس الشيوخ باعتبارها «خطة شديدة المغامرة» « مجلة أشوز العدد ٢ – ١٩٨٠»

وعادت الفكرة من جديد عدة مرات كانت اخرها من خــلال طرح زبينغيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي ، في منتصف ١٩٧٧ فكرة اقامة « قوة من طرف واحد » وهي ذات الفكرة التي أعاد الرئيس طرحها بنفسه في اغسطس من العام ذاته .

ساهم سقوط مبدأ نيكسون والذي اعتمد على فكرة تسليح وتهيئة القوى المحلية في المناطــق الاستراتيجية للقيام بالدور الرئيسي في حماية المصالح الامريكية والاوروبية الغربية « في

الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة بتجهيزها بالمعدات والاسلحة والتدريب اللازم ، علاوة على توفير الغطاء النووي » في اعادة الحياة لتلك الخطة •

سقط هيلاسيلاسي في اثيوبيا ، وانهار نهائيا النظام الكولونيالي البرتغالي في أفريقيا بانتصار شعوب غينيا بيساو وساوتومي والموزمبيق وانغولا ، بالرغم من كافة الجهود الامريكية وبالرغم من تدخل مباشر وسافر من قوات موبوتو وجنوب أفريقيا كما سقط نظام الشاه في ايران وتكرس النظام التقدمي في افغانستان ، على الرغم من كافة محاولات التخريب من الداخل• ولم تستطع الولايات المتحدة الامريكية تجهيز قوات من الدول الامريكية اللاتينية ، المتحالفة معها ، للتدخل عسكريا لمنع سقوط دكتاتورية سيموزا •

لعله من المفيد أن نستعيد ، هنا ، تسلسل ردود الفعل الاميركية الرسمية « استنادا ، وبشكل أساسي الى تقرير الخبيرين العسكريين كولينز ومارك الذي نشره قسم خدمات ابحاث الكونغرس ، مكتبة الكونغرس الامريكي » على هذه التطورات ، التي أشارت الى ضرورة اعادة النظر في تطبيقات مبدأ نيكسون ، والى ضرورة تولي الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع حلفائها الغربيين ، مسؤولية الدفاع عن مواقعها في مختلف مناطق العالم الثالث • وتهدف استعادتنا لتسلسل ردود الفعل الامريكية الرسمية لتوضيح انها كانت تعتمد ، في كل فترة محددة ، على تبريرات مختلفة ، للدعوة لاقامة قوة تدخل امريكية تقوم بما عجزت الانظمة الحليفة على القيام به في ظل تطبيق مبدأ نيكسون •

٢٣-١٢-١٩٧٤ : أعلن كيسنجر في تصريح له لمجلة بزنس

ويك أن المخططين الاستراتيجيين الامريكيين يدرسون الامكانيات العملية لقيام الولايات المتحدة بوضع الخطط اللازمة لتدخـــل عسكري مباشر في الخليج • وذلك بهدف مـــا أسماه كيسنجر « منع خنق الولايات المتحدة عبر منع تدفق النفط بحرية » • ولم يوضح كيسنجر من هو هذا الطرف الذي سيقوم « بخنق » الولايات المتحدة •

١٤-١-١٩٧٥ : أعلن جيمس شليزنغر وزير الدفاع الامريكي في مؤتمر صحفي عقد في البنتاغون ، أن الولايات المتحدة ستقوم بتحريك قواتها للقيام بعمليات عسكرية في الخليج « كلما كان ذلك ضروريا » •

٢٠-١-١٩٧٥ : الرئيس فـــــورد يعلن تأييده لتصريحات كيسنجر • الا انه يؤكد أن التدخل العسكري لن يكون بهــدف التاثير في أسعار النفط ، بل لمنع « خنق العالم الحر أو العالم الصناعي » •

٢٣-١-١٩٧٥ : أعاد الرئيس فورد تأكيد « اننا لن نسمح بخنق امريكا حتى الموت » •

١٨ - ٥ - ١٩٧٥ أعلن وزير الدفاع الامريكي شليز نغر ان رد الفعل المحتمل تجاه أي حظر عربي جديد للنفط « سيضمـــــن اجراءات سياسية واقتصادية وربما عسكرية » •

٢٨-٧-١٩٧٦ : صرح وزير التجارة الامريكي اليوت ريتشارد سون أن أي حظر نفطي عربي اخر ضد الولايات المتحدة سيقود الى « صراع عسكري كبير » •

٥-٤-١٩٧٧ : أعلن وزير الدفاع الامريكي هارولد براون أن

الاتحاد السوفياتي قد يقوم بالحد من وصول النفط الى الغرب في وقت الازمة ، وهو خطر أكثر جدية من خطر حظر نفطي اخر ٠

٩- ٩- ١٩٧٧: يخطط البنتاغون، بناء على المذكرة الرئاسية « لتشكيل قوة عسكرية ضاربة » للتدخل في المناطق المضطربة كالخليج ٠

٢٠- ١٠- ١٩٧٧ : اعلن وزير الطاقة الامريكي شليز نفر أن « على الولايات المتحدة أن تدرس مسالة حماية حقول النفط في الشرق الاوسط بالقوة العسكرية » ٠

٣١-١٠-١٩٧٧ : « أنهى وزير الخزانة الامريكي مايكل بلومينتال جولة امتدت لاسبوع واحد في بلدان الشرق الاوسط ، عمل خلالها على تطمين المخاوف من قيام الولايات المتحدة باللجوء الى التدخل العسكري لحماية ابار النفط أو الاستيلاء عليها » ٠

٢١-٢-١٩٧٨ : اعلن وزير الدفاع الامريكي هارولد براون أن « امن المناطق المنتجة للنفط في الشرق الاوسط هو أمر حيوي لامن بلدان الناتو وحلفاء الولايات المتحدة في اسيا ، كما هو حيوي بالنسبة للولايات المتحدة » ٠

٢٨-٣-١٩٧٨ : أكد تقرير قام به خبراء من بريطانيا وايطاليا والمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، لحساب مؤسسة روكفلر ، « ان عجزا نفطيا في أواخر الثمانينات سيقود الى انقسام في التحالف الغربي ، والى اندلاع الحرب » ٠

١١-٢-١٩٧٩ : اعلن وزير الطاقة الامريكي شليزنغر ، أن « ميزان القوى في المناطق المحيطة بالخليج ليس في صالحنا » ٠

٢٥-٢-١٩٧٩ : صرح شليزنغر في مقابلة له مع تلفزيون ان

بي سي « اننا اذا ما اعتبرنا ضرورة تواجد عسكري أمريكي بالقرب من الخليج فان ذلك سيتطلب وجود عناصر عسكرية علاوة على المعدات » .

٢٥-٢-١٩٧٩ : صرح وزير الدفاع الامريكي في مقابلة مع تلفزيون سي بي اس ، أن الولايات المتحدة بصدد اعادة النظر في قوتها في الخليج . وانه « وبهدف تحسين الوضع الامريكي في تلك المنطقة فان ذلك يتطلب أشكالا أقل احراجا وأقل علانية من أشكال التواجد الامريكي ، أو النفوذ ، كزيارات السفن العسكرية وما الى ذلك . وهذا سيكون ، بكل وضوح الطريقة الافضل للبدء»

٢٦-٢-١٩٧٩ : صرح أحد مرافقي وزير الدفاع الامريكي هارولد براون في زيارته للمملكة السعودية أن الحديث تناول طلب انشاء قاعدة عسكرية . « الا أن السعوديين رفضوا ذلك»

٩-٣-١٩٧٩ : أعلن السناتور هنري جاكسون رئيس لجنة الطاقة في مجلس الشيوخ الامريكي في ندوة أقيمت في هيوستن بولاية تكساس « ان الاحاطة بحقول النفط في الخليج هو هدف واضح للسياسة السوفياتية » وطالب بوضع « خطة طوارىء ذات أولوية عليا لحماية شريان الحياة النفط للعالم الغربي » .

١٨-٣-١٩٧٩ : أعلن السناتور فرانك تشيرتش ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي تاييده لدعوة هارولد براون ، وزير الدفاع ، « لتحريك القوات المسلحة لمنع الروس من الاستيلاء على المنطقة » .

٢٦-٣-١٩٧٩ : « أعلنت رئاسة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية عن امكانية تشكيل اسطول جديد للانتشار الدائم في المحيط الهندي ، ولتحسين الوجود العسكري الامريكي

في الشرق الاوسط » ، الا أن معدات هذا الاسطول « بما في ذلك حاملة طائرات واحدة ، يجب أن تؤخذ من أساطيل المحيط الاطلسي أو الهادىء » .

١ـ٤ـ١٩٧٩ : أشارت دراسة لوزارة الدفاع الامريكية الى شعور متزايد لدى حلفاء امريكا في الدول الصناعية الغربية « اننا اكثر منهم تاثيرا بالسياسة النفطية ، وأن ثمة مؤشرات لدينا تدل على ضعف قدرتنا ، أو تصميمنا ، على توفير نمط القيادة التي يتوقعونها منا » .

١١ـ٤ـ١٩٧٩ : أعلن هارولد براون أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية ضد الاخطار الخارجية أو الداخلية . وأضاف ان على الولايات المتحدة أن تكون « مستعدة للاستجابة » لاي تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ، الا أن قدراتها على القيام بذلك ، « هي موضع تساؤل » .

٢٣ـ٤ـ١٩٧٩ : أعلن السناتور هاري بيرد عضو لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ أن المملكة السعودية تريد من الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى ضمان أمن مضيق هرمز ، حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية . « استندت استنتاجات السناتور بيرد على الاستشارات التي أجراها مع الملك خالد وقادة القوات المسلحة السعودية ، علاوة على قادة البحرين وعمان » . وأكد السناتور بيرد انهم لم يذكروا أي بلد بالذات للقيام بدور الشرطي في الخليج . « الا انهم بكل تأكيد كانوا يفكرون في الولايات المتحدة » .

٢١-٦-١٩٧٩ : أعلن الجنرال برنارد روجرز ، رئيس أركان الجيش الامريكي ، أن الجيش يقوم بوضع خطط لتشكيل « فرقة من طرف واحد » ، استجابة لتعليمات صادرة عن وزارة الدفاع الامريكية في العام الماضي « وستسهم كافة الاسلحة الامريكية الاربعة في تشكيل هذه القوة الضاربة سريعة رد الفعل والمكونة من ١١٠ الاف شخص » .

وأضاف الجنرال روجرز في مؤتمره الصحفي المعقود عشية توليه منصب القائد العام للقوات المسلحة التابعة لحلف الناتو، « أن ما نسعى لاقامته هو قوات مكتفية ذاتيا ومكونة من وحدات قتالية قادرة على الصمود لفترة من الزمن ، بحيث لن نضطر الى الاعتماد على دعم الانظمة في البلدان التي يتم التدخل فيها، حيث أن مثل هذا الدعم قد لا يكون متوافرا في بعض المناطق التي سنذهب اليها » .

٣٠-٦-١٩٧٩ : تقوم لجنة وزارية خاصة باعادة النظر في السياسة الامريكية بوضع خطط لتزايد التواجد البحري الامريكي بالقرب من الخليج ، وفي حالة موافقة الرئيس ستضاف مدمرة واحدة أو مدمرتين الى قوة الشرق الاوسط المرابطة في البحرين وستزداد قوات التدخل الضاربة المتواجدة في المحيط الهندي من أربعة وحدات ، « ويبدو أن فكرة تشكيل اسطول خامس قد تأجلت » .

٦-٧-١٩٧٩ : أعلن وزير الدفاع الامريكي هارولد بروان في مقابلة تلفزيونية أن هناك « فرق عسكرية في الولايات المتحدة يمكن نقلها جوا خلال يومين الى منطقة من مناطق العالم » .

١٧-٩-١٩٧٩ : أعلن رئيس أركان الجيش الامريكي الجنرال

ادوارد ماير انه يامل من آن تصبح « قوة رد الفعل السريع » حقيقة واقعة في بداية ١٩٨٠ ٠

-١٢-١٩٧٩ : قررت الادارة الامريكية آن تطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ تسعة مليارات من الدولارات لمواجهة مختلف احتياجات قوة التدخل السريع ٠

٢٧-١٢-١٩٧٩ : أعلن هارولد براون وزير الدفاع الامريكي عن تعيين الجنرال بول اكس كيلي ، من قوة مشاة البحرية ، قائدا لقوة الانتشار السريع الضاربة المشتركة « قوة التدخل السريع»٠

١-٣-١٩٨٠ : تم الاعلان رسميا عن اعتبار قوة التدخل السريع ، قوات عاملة ٠ وكانت وحدات متقدمة منها قد نقلت قبل اسبوعين الى منطقة بحر العرب ٠

★★★

تهدف استعادتنا لتسلسل المواقف الرسمية الامريكية بتشكيل قوة التدخل السريع ، الى تاكيد الملاحظات التالية :

١ - ان خطط التدخل العسكري الامريكي المباشر مرتبطة بمساعيها لتاكيد هيمنتها على منطقة الخليج، وغيرها من مناطق العالم ٠

٢ - ان هذه الخطط وضعت ، وجرت دراستها ووضعت تصاميمها المختلفة ،استجابة للاحتياجات العسكرية الامريكية، في ضوء فشل تطبيق مبدأ نيكسون ، من خلال انهيار متلاحق للركائز المحلية التي اعتمد عليها في مختلف مناطق العالم ٠

٣ - ان الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات غير قادرة على

الاعتماد على حلفائها المحليين لحماية مصالحها والحفاظ علـى استقرار هيمنتها وادامة الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة ففي الخليج ، وكما يلاحظ تقرير نشرته « المؤسسة الامريكيـــة لابحاث السياسة العامة » فان ثمة « عددا من بلدان المنطقـة تعاني من صعوبات جدية فيما يتعلق باستقرارها الداخـــلي .

وتشمل هذه الصعوبات ، التي قد تؤثر على تدفق النفـط الى الولايات المتحدة وحلفائها ، الاضرابات والمظاهرات وعمليـــات التخريب من جهة ، الى خطر الانقلابات وحـــروب العصابات والحروب الاهلية من الجهة الاخرى . ان الاثار السلبية لمثل هذه النشاطات هي أكثر منها الان كما كانت عليه في الماضي ، عندما كان العالم الصناعي أقل اعتمادا عـــلى نفط الخليج ، وعندما كان منتجوا النفط أقل استقلالية ... ان قيام الولايات المتحدة بتولي بعض المسؤولية ، أو كلها ، في حماية أمن حقول النفط في حالة الاضطرابات الداخلية ، سوف يخدم مصالحهـــا ومصالح حلفائها ، اذا ما تبين أنّ القـــادة المحليين يفقدون السيطرة ، وأن قوى غير صديقة تخطط لوقف تدفق النفط » .

٤ - ان الخطط الاميركية بشان التدخل العسكري قد وضعت وصممت تحت غطاء مختلف التبريرات مجموعة كاملة، وان كانت غير متناسقة ، بالضرورة ، فمن مواجهة الحظر النفطي العربي ومنع « خنق الولايات المتحدة وحلفائها » ، الى حماية المنطقـة من الخطر الشيوعي أو السوفياتي ، مرورا بالحفاظ على وحدة المعسكر الرأسمالي وضمان المركز القيادي للولايات المتحدة فيه، علاوة على ضمان استقرار الانظمة القائمة ومنع انهيارها بسبب

الاضطرابات الداخلية .

٥ ـ ان القوات الاميركية العسكرية التابعة لقوة الشرق الاوسط المتمركزة في البحرين والمؤلفة بشكل اعتيادي من ثلاثة الى أربع سفن ، غير كافية للقيام بالمهمات المستجدة التي تتطلبها التوجهات العسكرية ـ السياسية الاميركية في ظل التطورات الحاصلة في السنوات الاخيرة .

٦ ـ ان تشكيل قوة التدخل السريع ، في شكله النهائي ، ومن كافة فروع القوات المسلحة الاميركية يقدم حلا عمليا ، من وجهة النظر العسكرية ، لمختلف المشاكل والصعوبات الناجمة عن وجود عدة وحدات وتشكيلات متفرقة تابعة لكل من الجيش والبحرية والطيران ومشاة البحرية . تلك الصعوبات التي اشارت اليها مختلف الدراسات التي جرت حول الاساليب والخيارات المفتوحة أمام الولايات المتحدة للتدخل بشكل سريع ومتلائم مع الظروف الطارئة التي قد تنشأ في الشرق الاوسط ، وغيره من مناطق العالم ، منذ اعلان الرئيس كارتر عن ضرورة مثل هذا التدخل في منتصف ١٩٧٧ .

٧ ـ وأخيرا ، فان هذه الخطط وضعت ، ووضعت تصميماتها النهائية ، قبل نشوء ما يعرف بمشكلة رهائن السفارة الاميركية في طهران ، وقبل دخول القوات السوفياتية الى افغانستان .

تركيبة قوة التدخل السريع الامريكية :

ستتشكل قوة التدخل السريع ، حسبما هو معلوم حتى الان، من قوات تابعة للفروع الاربعة للقوات المسلحة الامريكية . كما

ستسهم فيها عند الضرورة ، وحدات من قوة الطيران التابعة للحرس الوطني الامريكي .

ستجند عناصر الفرقة من الفرقة ٨٢ المحمولة جوا والمتمركزة في فورت براغ من ولاية نورث كارولينا ، ومن عناصر الفرقة ١٠١ المتمركزة في فورت كامبل في ولاية كنتكي . وكذلك من أسراب آلية موجودة في فورت هود في ولاية تكساس وفورت كارسون في ولاية كولورادو . علاوة على وحدات من قوات مشاة البحرية المتمركزة في قواعد أوكيناوا والفليبين ، وكذلك حاملتين من حاملات الطائرات التابعة للاسطول السابع .

وسيكون تحت تصرف قوة التدخل العسكري السريع الامريكية هذه ، عند الضرورة ، حوالي الف طائرة للنقل والامداد والتموين منها سبعين طائرة من طراز سي - ٥ - أ الضخمة التي تستطيع كل منها نقل مئة الف كلغ من العتاد عبر ستة الاف كلم ، وحوالي ٢٢٤ طائرة س - ١٤١ - التي تستطيع كل منها نقل ٣٢ الف كلغ عبر ٦٥٠٠ كلم . علاوة على ٥٠٠ طائرة من طراز س - ١٣٠ للنقل التكتيكي تابعة لسلاح الجو الامريكي وقوة الطيران في الحرس الوطني الامريكي .

تتفاوت المعلومات المتعلقة بالعدد النهائي لقوة التدخل السريع . فحسب الاعلانات الرسمية وتوجهاتها الحالية يمكن توقع ارتفاع الرقم النهائي الى اكثر من الـ ١٦٠ الف عنصر حاليا « ١١٠ الف من قوات الجيش زائد ٥٠ الف من قوات مشاة البحرية » .

يقود قوة التدخل السريع منذ ٢٧-١٢-١٩٧٩ الجنرال بول كيلي من مشاة البحرية الامريكية . وللجنرال كيلي البالغ من العمر ٥١

عاما تاريخ حافل بالمهمات العسكرية ، وشبه العسكرية، ومهمات الكوماندوس « الخاصة » • وهو خريج الكلية العسكرية الجوية الامريكية ، ومدرسة الكوماندوس البريطانية • وعمل كضابط ارتباط في قوة الكوماندوس البريطانية في سنغافورة والملايو وبورنيو • وكمخطط استراتيجي يحتل الجنرال كيلي مكانة بارزة من خلال كونه احد مدراء مجلس الرقابة في معهد البحرية الامريكية ، وهو رئيس مجلس ادارة « منشورات معهد البحرية » التي تصدر المجلة الشهرية الفائقة الاهمية ، في مجالها، تحت اسم بروسيدنغ •

لهذا يبدو الجنرال كيلي : كقائد لقوة التدخل السريع الامريكية ، حاملا تلك المؤهلات التي يتطلبها نشاط قوة التدخل العسكري ، ومن بينها الاسهام في ضرب حركات التحرر الوطني، وغيرها من المهام التي تستلزمها حماية مواقع الهيمنة الامبريالية الامريكية في الخليج وجنوب غرب آسيا ، بشكل خاص ، وبقية مناطق العالم الاخرى بشكل عام •

★★★

حول الصعوبات التي تواجهها قوة التدخل السريع الامريكية

هناك عدد من الملاحظات لا بد من التعرض لمناقشتها عند متابعة قوة التدخل السريع العسكري الامريكية • وخاصة فيما يتعلق بما تواجهه من صعوبات •

لقد مضى الزمن الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية

بصفتها القوة الامبريالية المهيمنة ، تستطيع فيه بمجرد الاشارة الى امكانيات تدخلها ، ان تغير مسار الامور في هذه المنطقة من العالم أو تلك . كما مضى الزمن الذي كانت تستطيع فيه التحرك السافر ، بهذا الاتجاه أو ذاك ، لتنفيذ خططها ، دونما صعوبات وعوائق . اننا ، بكلمة أخرى ، في عصر نشهد فيه ، بكل ما يعنيه ذلك من تفصيلات دقيقة ، انحسار نفوذ الامبريالية الامريكية وحلفائها .

ان اضطرار الولايات المتحدة لانشاء قوة التدخل العسكري السريع ، هو أحد المؤشرات الواضحة على وجود وضع عالمي جديد بدأ في التبلور منذ بداية العقد الماضي نتيجة لتغير ميزان القوى على الصعيد العالمي . هذا التغير الذي يتأكد باستمرار ميلانه، بثبات ، لصالح القوى المعادية للامبريالية . فمنذ الهزيمة التي الحقتها شعوب الهند الصينية بالالة العسكرية الامريكية، والتي كان أبرزها انتصار الشعب الفيتنامي وتوحيد بلاده ، لم تتوقف الحركة الثورية ، على صعيد العالم ، عن احراز الانجاز تلو الانجاز ، وعلى مختلف الجبهات مع الامبريالية وقواها .

لقد انهار النظام الكولونيالي القديم ، بهزيمة اخر قلاعه التي حمتها الفاشية البرتغالية في أفريقيا ، ويشتد النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي والتقدم من العديد من بلدان العالم المستعمر سابقا . وتتوطد في العديد منها دعائم أنظمة وطنية ومعادية للامبريالية ، كما وتتنامى قدرات وخبرات حركة التحرر الوطني في بقية بلدان العالم الثالث من أجل الانعتاق من الهيمنة الامبريالية وسيطرة احتكاراتها، ومن أجل التخلص من مخلفاتها.

كما وتتزايد حدة التناقضات داخل البلدان الرأسمالية ذاتها وتنمو فيها الحركة الديمقراطية والمعادية للاحتكارات ، وتتسع دائرة الحركة المعادية للتوجهات العسكرية والعدوانية للانظمة القائمة فيها . ويزداد في الوقت ذاته التنافس ما بين أطراف المعسكر الامبريالي في ظل تعاقب الازمات الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي وتصاعد حدتها .

كما وتتعزز مواقع النظام الاشتراكي العالمي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . وتتزايد أهمية الاسهامات التي تشكلها انجازات بلدان المنظومة الاشتراكية وعلى الاخص الاتحاد السوفياتي في المجالات العلمية والعسكرية والاقتصادية ، في الصراع الدائر بين فصائل الحركة الثورية العالمية من جهة وبين القوى الامبريالية من جهة أخرى .

ان انحسار قوة الامبريالية وحلفائها لا يعني ، كما هو واضح ، انهيارها . ولكنه يشير الى مرحلة تاريخية تتزايد فيها اتجاهاتها العدوانية . وكما يشير الاضطرار الى انشاء قوة التدخل السريع الى ازدياد هذه التوجهات العدوانية لدى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة فانه يعكس ، في الوقت نفسه ، حالة الضعف التي تطبع المعسكر الامبريالي ، وكذلك مدى الضعف الذي وصلت اليه الانظمة المحلية المتحالفة معه ، وعجزها عن تقديم الاسهام المطلوب منها في حماية مواقعها ، وحماية مواقع الهيمنة الامبريالية في مناطقها .

من الجهة الاخرى ، تشير الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتشكيل قوة التدخل العسكري السريع . وفي جعلها قادرة على القيام بالمهام التي توكل اليها ، الى مجمل

المعطيات التي كرست ميلان ميزان القوى لصالح القوى المعادية للامبريالية في العالم : – نمو حركة التحرر الوطني العالمية ، تزايد تأثير حركة الطبقة العاملة ، والحركة المعادية للحرب في البلدان الامبريالية ذاتها ، علاوة على تعاظم جبروت الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية وتنامي قدراتها العسكرية والاقتصادية وهيبتها السياسية .

لقد واجد الاستراتيجيون العسكريون الامريكيون ، عددا من الصعوبات الفنية ، بعضها من الضروري ، مثل صعوبة التدخل السريع لتلافيها . فعلى الرغم من القدرة العسكرية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات ، فهنـــاك صعوبات عملية " دون أن نتطرق ، هنا ، للصعوبات السياسية والاقتصادية " لا بد من التعامل معها .

يشير تقرير أعده خبيران عسكريان امريكيان الى هـــذه الصعوبات الفنية والعملية كما يلي :

١ – " تحتاج أسراب الطائرات المقاتلة التكتيكية الى وقت قصير للوصول الى الخليج ، بشرط توفر دعم ناقلات وقود جوية ، أو وجود "نقاط ارتكاز" مثل حاملة طائرات واحدة او أكثـــر بالقرب من مسرح العمليات " .

٢ – " ان النقل الجوي للعناصر الاساسية من فرقتنا الوحيدة المحمولة جوا مسافة نصف الكرة الارضية ، مع حمولة أساسيـــة من الذخيرة ومؤونة تكفي لمدة خمسة أيام من الغذاء والتجهيزات والوقود ، سيتطلب عشرة أيام أو أكثر ، وبتحضير مسبق " .

٣ – " ان هجوما في حجم فرقة مظلية سيكون مستحيلا حتى باستعمال كافة الطائرات الصالحة للاستعمال من طائرات النقـــل

المائتين باربعة وثلاثين من طراز سي – ١٤١ – والسبعين طائرة من طراز سي – ١٥ ، ولهذا يجب تحريك جـــزء من طائراتنا الخمسمائة من طراز سي – ١٣٠ للنقل التكتيكي ... بشرط نقل الجنود الى الخارج بوسائط أخرى ، وبشرط أن يستغل هـؤلاء الجنود هذه الطائرات من قواعد انطلاق متقدمة . كاحتمال هـذا قد لا يكون مضمونا من الناحية الـ[illegible] ، علاوة على ذلك فان عنصر المفاجأة سيكون مفقودا ، كما أن الهدف المطلوب سيكون طويلا » .

٤ ـ « ان انتقال فرقة مشاة البحرية الثالثة التي يتمركز جزء منها في هاواي في الوقت الحاضر ، يحتاج الى ما بين ١٢ – ١٤ يوما للوصول الى رأس تنورة بعد اقلاعها من عرض المحيط الهادىء ، وتستطيع قيادة قوات المحيط الهادىء أن تنقل جـوا قوة مجوقلة في حجم لواء في مدة زمنية مماثلة ، الا أن انـــزال فرقة كاملة ، اذا ما كان ذلك ضروريا ، سيتأخر لمدة قد تصل الى ستين يوما الى حين تجميع كافة السفن المنتشرة انتشارا واسعـــا » .

٥ ـ « يمكن لفرقة الهجوم الجوية الوحيدة التابعة للجيش أن « تنتشر مع معداتها الاساسية خلال مدة قد تصل الى ثلاثة أسابيع » ، بينما سيتطلب نقل فرقة أخرى من المشاة حـوالي ستين يوما ، وهي نفس المدة التي سيتطلبها انتقال فرقة مؤللة عن طريق البحر ، وتستطيع وحدات الجيش القتالية الاخـــرى وكذلك وحدات الدعم اللوجيستيكي أن تتحرك بواسطة السفـن لتصل في خلال نفس المدة .

ينحصر اهتمام ملاحظات تقرير الخبيرين العسكريين الامريكيين ، كما هو ملحوظ في الجوانب الفنية البحتة ، وهي ، على كثرتها لا تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الاقتصادية والسياسية ، وعلى الاخص المعارضة الواسعة التي سيواجهها تحرك عسكري امريكي بمثل هذه الضخامة سواء من شعوب المناطق المعنية ، أم من قبل الرأي العام العالمي وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ذاتها ، علاوة على أن الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية والبلدان المتحررة لن يقابل هذا التحرك الضخم مكتوف اليد ، وخاصة وعلاوة على كل ما سبق فان استخدام هذا العدد من القوات والمعدات سيضعف من جاهزية الولايات المتحدة الامريكية في المناطق الاخرى من العالم ، نتيجة لاستنزافه للمعدات والقوات المخصصة لها .

ولهذه الاسباب مجتمعة ، جاء تشكيل قوة التدخل السريع لتامين تلافي الصعوبات والمخاطر المشار اليها ، وليضمن « تلبية متطلبات الردع والدفاع باعلى فاعلية اذا ما كانت القوات متواجدة في المكان قبل مواجهة العدو » .

يواجه الاستراتيجيون الامريكيون ، في ظل الخيار الذي استقرت عليه الادارة الامريكية بتشكيل قوة التدخل السريع ، عددا من الصعوبات ، فيما يتعلق بتشكيل هذه القوة . ومن بين هذه الصعوبات :

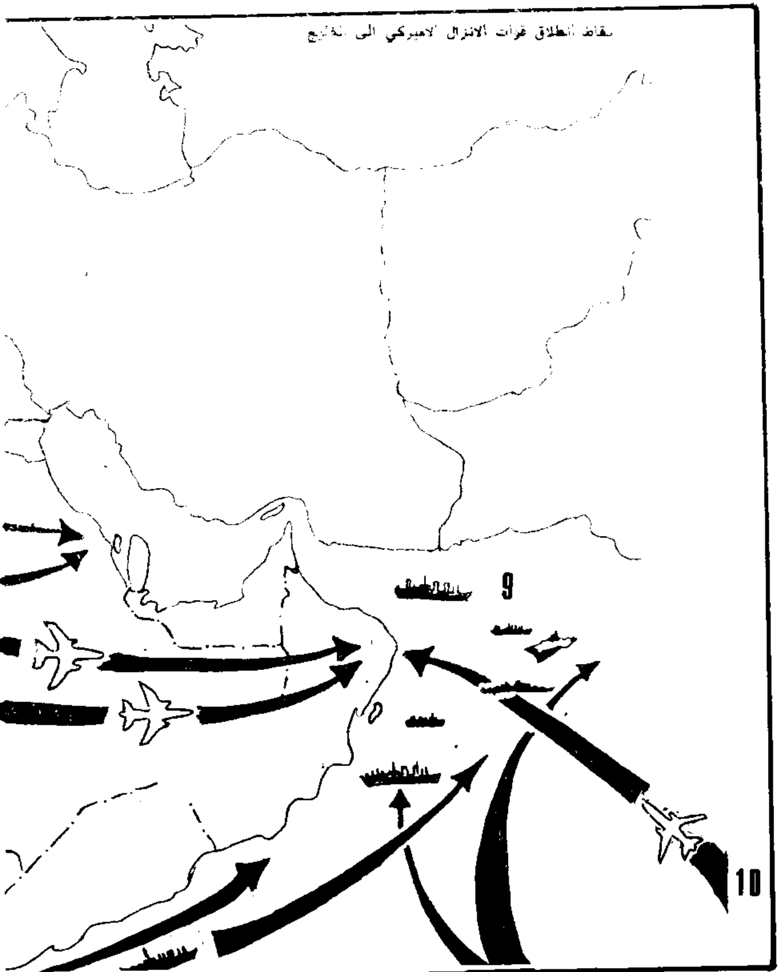
١ ـ بعد المسافة ما بين الخليج وبين الولايات المتحدة الامريكية . فالخليج يبعد ، جوا ، حوالي ١١ الف كيلومتر عن الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة . وتزيد المسافة عن ذلك بكثير

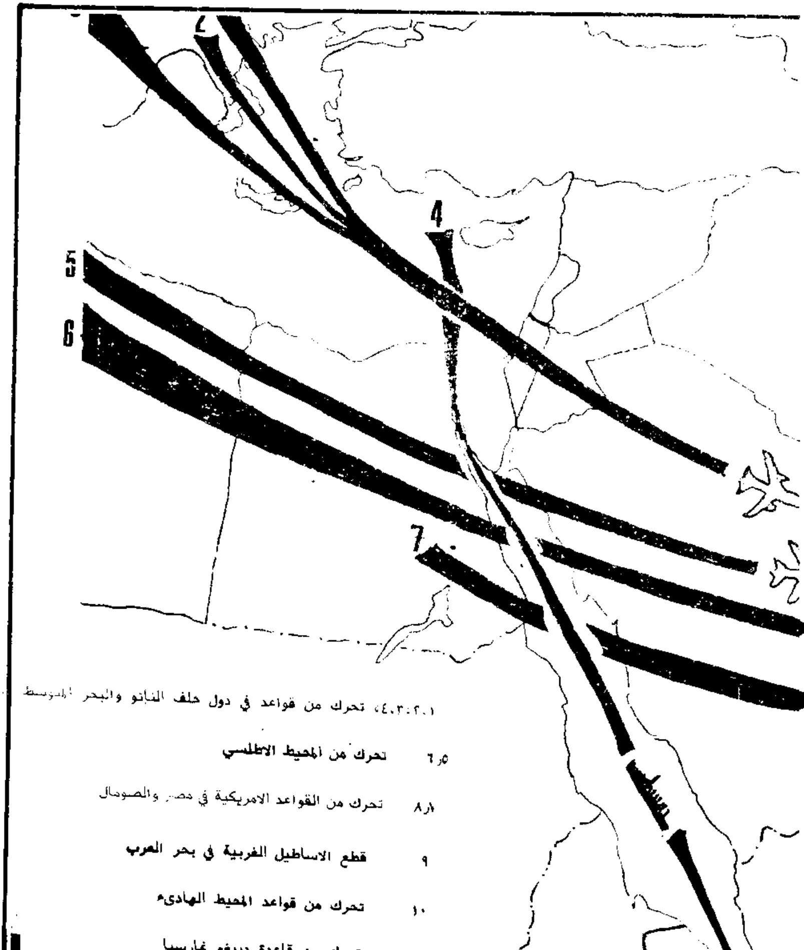
عند استخدام الطرق البحرية ، وحتى باستخدام قناة السويس، « أنظر الخريطة المرفقة » .

« الخريطة (زائد ٢ »

٢ ـ ان المنطقة المراد « حمايتها » . وهي منطقة الابار النفطية تغطي مسافة طولها ١٦٠٠ كيلومتر . وهي منطقة شديدة الصعوبة من الناحية التضاريسية والمناخية . وهي تشمل مساحة تصل الى حوالي ١٦ ألف كيلومتر مربع . من الجهة الاخرى ، فان ابار السعودية وحدها ، مثلا ، تربو على ثمانماية بئر تربطها شبكة أنابيب تمتد لحوالي خمسة الاف كيلومتر . وهذا يعني ، باختصار ، أن « حماية » هذه المنطقة ، أو احتلالها يتطلب تغطية مساحة كبيرة من الارض الصعبة مناخيا وتضاريسيا ، وعلى مسافة بعيدة من الولايات المتحدة ، وضمن فترة زمنية قصيرة .

٣ ـ يواجه تشكيل قوة التدخل السريع مشكلات متعلقة بتوفير احتياطي اضافي من القوات لدعم قوة التدخل السريع في حالة دخولها مرحلة المعارك الفعلية . اذ لا يمكن الاعتماد على نقل قوات تابعة للقيادة الاوروبية للقوات الامريكية ، بما في ذلك الاسطول السادس ، وينطبق الامر نفسه ، ولذات الاسباب السياسية والعسكرية ، على تلك القوات المرابطة في مناطق أخرى مثل الاسكا وبناما وغربي المحيط الهادىء اذ أن نقل قوات من هذه الامكنة سيؤدي ، كما سبقت الاشار ة، الى اضعاف فعلي في القدرات العسكرية الامريكية فيها .


نقاط انطلاق قوات الانزال الاميركي الى الخليج
9
10


١، ٢، ٣، ٤، تحرك من قواعد في دول حلف الناتو والبحر المتوسط
٥ر٦ تحرك من المحيط الاطلسي
٧ر٨ تحرك من القواعد الامريكية في مصر والصومال
٩ قطع الاساطيل الغربية في بحر العرب
١٠ تحرك من قواعد المحيط الهادى
١١ تحرك من قاعدة دييغو غارسيا

٤ ـ كذلك ، فلا بد لمخططي البنتاغون من احتساب الصعوبات الناجمة عن التاثيرات السلبية على معنويات الجنود وعلى جاهزيتهم القتالية اذا ما استمر ابقاؤهم في الخارج وفي ظل ظروف مناخية غير اعتيادية ولفترات طويلة .

في المدى المتوسط ، والذي قد يمتد للنصف الثاني من الثمانينات ، يمكن للولايات المتحدة الامريكية مواجهة هذه المصاعب عبر اضطرارها لانفاق عدة مليارات من الدولارات ، اضافية ، على تطوير وانتاج طائرات النقل الضخمة من طراز سي أكس والتي تتفوق في الكثير من جوانبها التقنية على طائرتي سي - ٥ - أ وسي ١٥٠ الموضوعتين تحت تصرف قوة التدخل السريع في الوقت الحاضر . سيكلف انتاج خمسين طائرة مطلوبة من هذا الطراز مبلغا يصل الى تسع مليارات دولار بالاسعار الحالية القابلة للزيادة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل التضخم في الولايات المتحدة . وستسهم هذه الطائرات في التغلب على بعض صعوبات النقل الحالية . كما وستسهم القواعد العسكرية العائمة الستة عشر المنوي انشائها والتي ستكلف مبلغا قد يصل الى أربعة مليارات ونصف المليار « عدا عن ثمانية مليارات قيمة المعدات والذخيرة والمؤن اللازمة لها » ستسهم في التغلب على المصاعب المتعلقة بالجوانب اللوجيستيكية لقوة التدخل السريع .

لا نجد أنفسنا في حاجة ، هنا ، للخوض في تفاصيل النقاش الدائر في أوساط المختصين الامريكيين حول مختلف الخيارات الاخرى المفتوحة أمام البنتاغون لمواجهة الوضع الناشيء في

المنطقة في أعقاب انتصار الثورة الايرانية وما تبعه من تطورات، وخاصة أن مثل هذا النقاش الدائر يتعدى حدود الخيارات الواقعية علاوة على انه يتخطى بكثير حدود موضوعنا . تكفي ، على أية حال الاشارة الى أن تقرير المؤسسة الامريكية لابحاث السياسة العامة ، مثلا ، يطرح ثمانية خيارات أمام صانعي السياسة الامريكية ، من بينها ثلاثة خيارات مرتبطة مباشرة باعادة حكم الشاه الى ايران » .

ان الاجراءات السابقة ، بجانب ما ستفرضه على الولايات المتحدة من زيادة اضافية في انفاقاتها العسكرية الضخمة، فانها لا تعالج ، في المدى القصير ، الصعوبات التي سبق ذكرها والتي تواجه قوة التدخل العسكري السريع . فهذه الصعوبات باقية لفترة قد تمتد الى النصف الثاني من الثمانينات على الاقل .

في المدى القصير ، يبدو أن السياسة الامريكية تسير في الاتجاهين التاليين فيما يتعلق بقوة التدخل العسكري السريع :

١ ـ تأمين الحصول على حق التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج وفي المناطق المجاورة لها . وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى دعوة الادميرال كراو « القائد السابق لقوة الشرق الاوسط المتمركزة في البحرين » ، الى زيادة ما أسماه بـ « فاعلية » التواجد العسكري الامريكي في المنطقة . وكذلك الى انعكاس هذه الدعوة في قيام البنتاغون بتنشيط استخدامه لقاعدة مصيرة هي ذات القاعدة التي تم التوصل مؤخرا الى اتفاقية تسمح باستخدامها كاحدى قواعد الولايات المتحدة في الاراضي العمانية . وهي ، أيضا ، القاعدة التي تم استخدامها لتموين

الطائرات المغيرة على ايران في الغزوة الامريكية الفاشلة عليها .

كما تقوم الولايات المتحدة باستخدام قاعدة تمريت التي بناها الشاه بالقرب من حدود اليمن الديمقراطية .

وأبدت الولايات المتحدة استعدادها للاسهام في تحديث وتوسيع قاعدة البطرين البحرية شمالي مدينة مسقط وبكلفة تزيد على خمسين مليون دولار . كما وتسهم في أعمال التوسعة والتحديث الجارية في مطار السيب بمسقط ، بالاضافة الى الاسهام في بناء مطار عسكري اخر يجري البحث عن موقع ملائم له في شمال عمان .

من الجهة الاخرى ، تجري مساع عديدة لتعديل الاتفاقية العسكرية بين الولايات المتحدة وبين حكومة البحرين . وهي الاتفاقية المتعلقة باستخدام قاعدة الجفير التي تتمركز فيها السفن الحربية التابعة لقوة الشرق الاوسط .

بالاضافة الى ذلك ، فهناك الاتفاقيات المعقودة مؤخرا لاستخدام المنشآت العسكرية في ميناء بربرة في الصومال ، وميناء مومباسا في كينيا .

يخدم هذا التواجد المباشر وتعزيزه في النواحي الرئيسية التالية :

أ - توفير مخازن ومستودعات لتخزين احتياطي من الذخائر والمعدات والمؤن والوقود اللازم لقوة التدخل العسكري السريع .

ب - توفير المنشآت الضرورية ، بما في ذلك شبكة النقل والاتصالات الثابتة والتي يمكن تطويرها وتوسيعها عند الضرورة

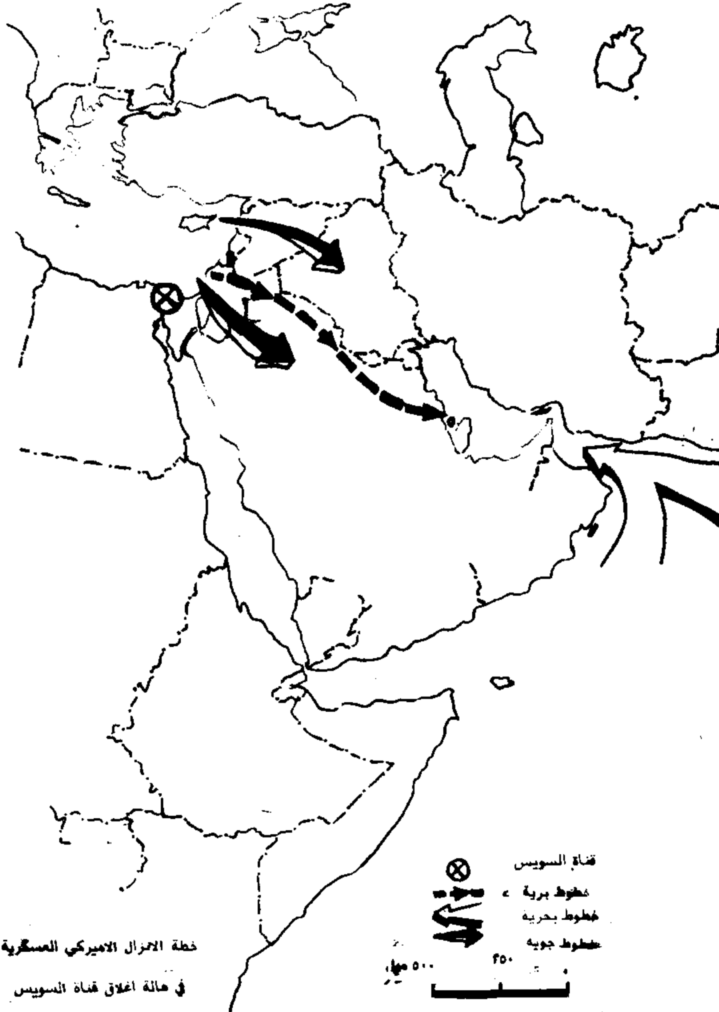
ج - توفير رؤوس جسور لتدفق قوات التدخل السريع وانطلاقها . فالى مثل هذه القواعد يمكن أن يتم شحن الدبابات والمصفحات والمدفعية وغيرها من المعدات الثقيلة لتخزينها، ومن

ثم لاستعمالها ، عند الضرورة ، من قبل القوات العسكرية التي سيتم نقلها الى المنطقة .

د ـ احتفاظ القوات الامريكية بامكانية استخدام عنصر المفاجأة ، وتأمين سرعة رد الفعل الامريكي العسكري لاي حدث مفاجىء ، وخاصة أن هذه القواعد هي أقرب بكثير الى مسرح العمليات من قاعدة دييغوغارسيا ، « والتي تستمر الولايات المتحدة في تطويرها ، اذ تم صرف مبلغ ٢٤٠ مليون دولار حتى الان لتحسين منشآتها » .

٢ ـ السعي لتأمين توافر احتياطي عسكري بشري من القوى الحليفة المحلية بحيث يسهم في عمليات الولايات المتحدة العسكرية ، ضد شعوب المنطقة وحركة التحرر الوطني فيها .

ان ظروفا عديدة تجعل من الصعب الحصول على مثل هذا الاحتياطي البشري العسكري من الدول الخليجية ذاتها ، في الوقت الحاضر على الاقل ، اما لاسباب سياسية ، أو كما هو الحال بالنسبة للسعودية وامارات الخليج بسبب ضعف المؤسسات العسكرية فيها ، لهذا فان الولايات المتحدة تتجه للاعتماد ، وبشكل يتزايد وضوحا ، على اسهام النظام المصري في هذا المجال ، وتؤكد المناورا تالمشتركة التي تم الاعلان عن قرب القيام بها بين وحدات عسكرية امريكية ووحدات من القوات المسلحة المصرية ومن القوات الصومالية والكينية في المنطقة المتاخمة للخليج ، مدى جدية هذه المساعي ، كما وتشير الى مدى نجاح الولايات المتحدة في مساعيها في هذا المجال ، والى أن الخطر الامريكي المباشر على نضال شعوب المنطقة، ومستقبلها هو أكبر مما استطاعت الكلمات السابقة أن تعبر عنه .



خطة الانزال الاميركي العسكرية

في حالة اغلاق قناة السويس

ان هذه الابحاث ، في الوقت الـــذي تلتزم فيـــه بالقواعـــد الاكاديمية ، فانها تنطلق من اهتمام حقيقي للسعي لمعرفة تلك الجوانب والانماط والاتجاهات التي اتخذتها ، والتي تتخذها ، الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة والعسكرية في الجزء الذي نعيش فيه من العالـــم ، لمعرفة وتحديد أهميتـــه الراهنة والمستقبلية في الخريطة الامبريالية للعالم .

ان هذا يطابق ، بشكل ما ، مبـــدأ « اعرف عدوك واعرف نفسك » .